علم زوائد الحديث

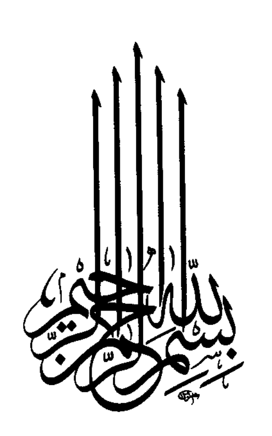
الدكتور خلدون الأحدب
أستاذ الحديث وعلومه
في جامعة الملك عبد العزيز في جدة

دار القلم
دمشق

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣

علم زوائد الحديث



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أن لا إله إلَّا اللَّهُ وحدهُ لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقَاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلَّا وأنتم مسلمونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أيها النّاسُ اتقوا ربَّكم الذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحدةٍ وخَلَقَ منها زَوْجَهَا وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونِسَاءً واتقوا اللَّهَ الذي تَسَاءَلونَ به والأرحامَ إنَّ اللَّهَ كان عليكم رقيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللَّهَ وقولوا قولاً سديداً يُصْلِحْ لكم أعمالَكُمْ ويَغْفِرْ لكم ذنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورسولَهُ فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمّا بعد: فهذا الكتاب لبنة متواضعة في التأصيل للفكر المنهجي عند المحدِّثين في جانب منه، هو علم زوائد الحديث.

وهذا الجانب كان مساره وظهوره عند علماء الحديث ونقّادِه عملياً تطبيقياً، شأن العلوم والفنون المختلفة في وجودها ونشأتها، بيد أنّ الجانب التأصيلي له كَعِلْمٍ بكلٍّ ما يتعلق به: تعريفاً، وموضوعاً، وغايةً وثمرةً، ونشأةً وتاريخاً، وقوانين وقواعد، إلى غير ذلك، لم يحظ بالعناية أو الاهتمام بَعْدُ؛

إلاَّ ما تجد من شذراتٍ وجُمَلٍ متفرقة تمس بعض قضاياه أو مسائله، وذلك في بعض مقدِّمات الأئمة لكتبهم التي صنفوها في إفراد زوائد بعض كتب الرواية على الدواوين الستة الأصول المشهورة.

ولذا لزم التوجه إلى الاهتمام بذلك والعناية به، تأكيداً على وجوب الاشتغال والعودة إلى العلوم الأصلية ــ والتي منها علم الحديث الشريف ــ دراسةً وتصنيفاً وتحقيقاً وعنايةً وإبرازاً.

ثم القيام بعملية وصلٍ لتلك العلوم الأصلية ــ بما تمثله من مناهج وأسس في التفكير، وعِلْمٍ، وهَدْيٍ، وقِيَمٍ ــ بواقع الحياة والأحياء، بعد أن أصبحت وللأسف في حياة الأمّة الإسلامية تغليباً مجرد مباحث وعلوم نظرية، ومنظومات مرسومة محفوظة؛ لا تُشَكِّلُ عَقْلاً، ولا تَبْنِي فِكْراً، ولا تَسْتَنْبِطُ فِقْهاً، ولا تَدْخُلُ واقعاً، ولا تَرْتَبِطُ بِمَاضٍ، ولا تُسَاهِمُ في حَاضِرٍ، فضلاً عن أَنْ تعمل لمستقبل!

وقد قسّمت الكتاب إلى ثلاثة فصول.

تضمَّن **الأولُ منها** ثلاثة مباحث:

تناولت في أولها: تعريف علم الزوائد، ثم قمت بشرح التعريف شرحاً مفصّلاً، أظهرت فيه كليّاته وأفراده وتطبيقاته، مبيناً فيه عن محترزاته وقيوده.

وتناولت في ثانيها: غاية هذا العلم وثمرته؛ التي تتمثل في تقريب السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ وتيسيرها، مع ذكر أربعة أوجه لهذا التقريب والتيسير تفصيلاً.

أما ثالثها: فكان في بيان مراتب الأحاديث الزوائد روايةً واستدلالاً، وحصرها في ست مراتب.

وفي الفصل الثاني: عرضت لنشأة هذا العلم وتاريخه، وذلك من خلال دراسة مصنفاته، وخصائصها، ومناهج أصحابها فيها.

أما الفصل الثالث والأخيرُ، والذي يشكّلُ أُسّ الكتاب، فقد بحثت فيه قواعد علم الزوائد، ذاكراً في بدايته القواعد الثلاث التي اتفق عليها الأئمة الذين صنّفوا في فَنِّ الزوائد في اعتبار الحديث من الزوائد.

ثم أضفت إليها ثماني قواعد جديدة، كنت قد وضعتها عند قيامي بتأليف كتاب «زوائد (تاريخ بغداد) على الكتب الستة».

وهذه القواعد الجديدة من حيث مؤدّاها متفقة مع القواعد الثلاثة الأولى الأصول المشار إليها آنفاً؛ بل هي من جانبٍ بمثابة الضوابط لها. فضلاً عن كونها بدايةً تتفق وحَدَّ هذا العلم وغايته؛ كما أنها تتفق في جُلِّها مع مجموع تطبيقات الأئمة الذين صنّفوا في زوائد الحديث.

وفي الختام أسأل المولى تعالى، أن يتقبّل عملي هذا، وأن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب، وهو ربّ العرش العظيم.

﴿والعَصْرِ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ وتواصَوْا بالحقِّ وتواصَوْا بالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

خلدون محمد سليم الأحدب

جُدَّة في ٢٠ جمادى الأولى ١٤١٢هـ

٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١م



الفصل الثالث

في تعريف علم الزوائد وغايته، ومراتب أحاديثه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف علم الزوائد.

المبحث الثاني: علم الزوائد: غايته وثمرته.

المبحث الثالث: مراتب الأحاديث الزوائد رواية واستدلالاً.



المبحث الأوّل

تعريف علم الزوائد

تعريف علم الزوائد:

من نظر فيما قيل في تعريف علم الزوائد، يجد أَنَّ من عَرَّفَهُ من المعاصرين[1]، إنما اتجه صوب تعريف (كتب الزوائد)، وليس (علم الزوائد). وأن جميع من عرَّف (كتب الزوائد)، لم يخرج على ما ذكره المُحَدِّث محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله في ذلك، حيث يقول في «الرسالة المستطرفة»[2]:

«ومنها ــ يعني كتب الحديث ــ كتب الزوائد: أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين».

وهذا الاقتصار المتوجه صوب تعريف (كتب الزوائد) وحدها، جعل من اللازم التوجه صوب تعريف (علم الزوائد) ذاته. وقد راعيت عند وضع التعريف، ما ذكره المصنِّفون في هذا الفنّ من ضوابط وشروط، مع ملاحظة المسلك التطبيقي لهم.

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة» للدكتور شاكر عبد المنعم (١/٤١٩)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للدكتور أكرم ضياء العمري ص ٢٤٨، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحّان ص ١١٩.

(٢) ص ١٧٠.

بعد تلك الملاحظة يمكن تعريف (علم الزوائد) بأنه:

«علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنَّفٍ رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مُؤَلِّفِهِ، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده».

شرح التعريف:

لا بد من شيء من التفصيل للتعريف المتقدم، حتى يوقف على حقيقة هذا العلم وموضوعه، ومن ثم تتضح معالمه، وتعرف ضوابطه وقيوده:

أولاً ـ القول في التعريف:

«في مصنَّفٍ رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مُؤَلِّفِهِ»:

فإنه يشتمل على نقطتين اثنتين:

* **النقطة الأولى:**

أنه ليس شرطاً أن يكون الكتاب الذي تُفْرَدُ زوائده، من كتب الرواية، كالمسانيد والسنن والجوامع والمعاجم، وكتب الفوائد.

وإن كان جُلُّ المصنفات التي أفردت زوائدها، تناولت كتب الرواية، أمثال (مسانيد) الأئمة: أحمد وأبي يعلى والبزَّار والطيالسي والحُمَيْدي والحارث بن أبي أُسامة وابن مَنِيع وسواهم، ومن مثل (معاجم) الطبراني الثلاثة، و(السنن الكبرى) للبيهقي.

حيث إنَّ هناك الكثير من المصنَّفات من غير كتب الرواية المتخصصة، قد ضمت نِسباً متفاوتة من الحديث النبوي، بلغ في بعضها آلافاً مؤلفةً، ولا

يـوجد كثيـر مما تضمنتـه من الحديث، في كتب الـرواية، وهـذه المصنَّفـات جميعاً قد ساق أصحابها ما ذكروا من الحديث النبوي بأسانيدهم.

ويمكن أن نُدْرِجَ هذه المصنَّفات تحت الأقسام الكلّية التاليـة ــ ويمكن الـزيـادة عليهـا ــ ، مقتصـرين على ذكـر بعض مصنَّفـات كـلّ قسم من تلك الأقسام.

أولاً ــ كتب العقائد:

ككتاب «السُّنَّة»: لـلإمام أحمـد بن حنبل (٢٤١هـ)، وابن أبـي عـاصم أحمــد بن عمـرو النبيــل (٢٨٧هـ)، وأحمـد بن محمــد الخـلّال أبـي بكـر (٣١١هـ)، والطبراني سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ).

وكتـاب «الإيمـان» لـلإمـام أبـي عُبَيْــد القـاسم بن ســلّام (٢٢٤هـ)، وأبـي عبـد الله محمـد بن يحيـى العَــدَني (٢٤٣هـ)، وابن مَنْـده محمــد بن إسحاق (٣٩٥هـ).

وكتـاب «التوحيـد وإثبات صفـات الربّ عـزّ وجلّ» لـلإمام ابن خُـزَيْمَة محمد بن إسحاق (٣١١هـ).

و «الإبـانـة الكبـرى» لـلإمـام ابن بَـطَّة العُكْبَـري عبيـد الله بن محمــد (٣٨٧هـ).

و «شـرح أصول اعتقـاد أهل السنّـة والجماعـة» لللالِكَـائي هبـة الله بن الحسن (٤١٨هـ).

وكتاب «النزول» و «الصفات» كلاهمـا للإمـام الدَّارَقُـطْنِيّ علي بن عمر (٣٨٥هـ).

و «الردّ على الجَهْمِية» و «خَلْق أفعـال العباد» كـلاهما لـلإمام البخـاري محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ).

و «الردّ على الجَهْمِية» لعثمان بن سعيد الدَّارِمي (٢٨٠هـ).

و «العَـظَمَـةُ» لأبـي الشيـخ بن حَيَّـان الأصبهــاني عبـد الله بن محمــد (٣٦٩هـ).

و «الشريعة» لأبـي بكر الآجُرِّي محمد بن الحسين (٣٦٠هـ).

و «الأسمـاء والصفـات» و «البعث والنشـور» كـلاهمـا لـلإمــام البيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، وغيرها كثير[1].

ثانياً ــ كتب التفسير والدراسات القرآنية:

كـ «تفسير» الإمام عبـد الرزاق الصنعـاني (٢١١هـ)، ومحمد بن جـرير الـطبري (٣١٠هـ)، وابن المنـذر النَّيْسَابُـوري محمـد بن إبـراهيم (٣١٨هـ)، وابن أبـي حاتم الرازي عبـد الرحمن (٣٢٧هـ). وتفسيـرا الصنعاني والـطبري قد طبعا، كما طبع بعض أجزاء من تفسير ابن أبـي حاتم.

وكتـاب «المصاحف» لابن أبـي داود عبـد الله بن سليمـان السِّجِسْتَـاني (٣١٦هـ)، وهو مطبوع.

و «أسبـاب نـزول القـرآن» للواحِـدِيّ عليّ بن أحمـد (٤٦٨هـ)، وهـو مطبوع.

و «فضائل القرآن» لابن الضُرَيْس محمد بن أيوب (٢٩٥هـ)، والنَّسَائي أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، وهما مطبوعان[2].

---

(١) انـظر: «تـاريـخ التـراث العـربـي» للدكتـور فؤاد ســزكين، الجـزء الـرابـع ــ قسم العقائد ــ ، ومقدمة تحقيق كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للدكتور أحمد حمدان (١/٤٩ ــ ٥١)، و «الرسالـة المستطرفـة» ص ٣٧ ــ ٣٩ و ٤٥. وهذه المصادر المذكورة كلّها مطبوع، عدا كتاب الطبراني، وبعضها قد طبع بعضه فقط.

(٢) انظر: «تاريـخ التراث العـربـي» ــ الجزء الأول، قسم علوم القـرآن ــ ، و «الرسـالة المستطرفة» ص ٧٦ ــ ٨٠.

ثالثاً ـ كتب الفقه:

ومن أهمها في هذا الباب بعض كتب الإمام ابن المنذر النَّيْسَابُوري محمد بن إبراهيم (٣١٨هـ)، ككتاب: «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» وقد طبع بعضه.

وكتاب «المُحَلَّىٰ» للإمام ابن حزم الأندلسي علي بن أحمد (٤٥٦هـ)، وهو مطبوع.

و «الأموال» لأبي عُبَيْد القاسم بن سلّام (٢٢٤هـ)، ومحمد بن زَنْجُويَه (٢٥١هـ)، وكلاهما مطبوع.

و «أحكام العيدين» للفِرْيَابي جعفر بن محمد (٣٠١هـ)، وهو مطبوع[1].

رابعاً ـ كتب السيرة النبوية والمغازي، والدلائل، والشمائل، ومعرفة الصحابة، وفضائلهم:

ككتاب «السِّيَر والمغازي» لمحمد بن إسحاق المُطَّلِبي (١٥١هـ)، وقد طبع على ما عثر عليه منه.

و (السيرة النبوية) الموجودة في المجلدين الأوليين من كتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (٢٣٠هـ)، وهو مطبوع.

وكتاب «الشمائل» للإمام التِّرْمِذِي محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، وهو مطبوع.

و «أخلاق النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وآدابه» لأبي الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني عبد الله بن محمد (٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

---

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي» ـ الجزء الثالث ـ، و «الرسالة المستطرفة» ص ٤٦ ـ ٤٩.

و «دلائل النبوة» لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (٤٣٠هـ)، والبيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، وكلاهما مطبوع.

و «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيْم الأصبهاني، وقد طبع بعضه.

و «معجم الصحابة» للبَغَوي عبد الله بن محمد (٣١٧هـ)، وهو مخطوط.

و «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، والنَّسَائي أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، وكلاهما مطبوع[1].

خامساً ـ كتب الأخلاق، والزهد والرقائق، والأذكار، والترغيب والترهيب، والفتن والملاحم.

ككتاب «الزهد والرقائق» للإمام عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، وهو مطبوع.

و «الزهد» للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ووكيع بن الجرّاح (١٩٧هـ)، وهَنَّاد بن السَّرِي (٢٤٣هـ)، وثلاثتها قد طبع.

وكتاب «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد (٢٨١هـ)، والطبراني سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، وكلاهما مطبوع. وكتب ابن أبي الدنيا، والخرائطي محمد بن جعفر (٣٢٧هـ) تتعلق بجانب الآداب والأخلاق الإسلامية.

وكتاب «الدعاء» للطبراني، وهو مطبوع.

و «الدعوات الكبير» للبيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، وقد طبع بعضه.

---

(١) انظر: «المغازي الأولى ومؤلفوها» للمستشرق يوسف هورفتش، و «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» للدكتور فاروق حمادة، و «تاريخ التراث العربي» ــ الجزء الثاني، التدوين التاريخي ــ ، و «الرسالة المستطرفة» ص ٥٨.

و «الترغيب والترهيب» لإسماعيل بن محمد التَّيْمي الأصبهاني (٥٣٥هـ)، وهو مطبوع، ولابن شاهين عمر بن أحمد (٣٨٥هـ)، والبيهقي، وهما مخطوطان.

وكتاب «الفتن والملاحم» لنُعَيْم بن حمّاد المَرْوَزي (٢٢٨هـ)، وهو مخطوط[1].

سادساً ـ كتب تواريخ الرجال والبُلْدَان:

وهذا النوع من المصنَّفات تتنوع أسس تنظيمه، من تنظيم على الطبقات، وتنظيم على المدن، وتنظيم على حروف المعجم، وغير ذلك. وبعضها ضمّ رواة الحديث وحدهم، وبعضها ضمّ إليهم غيرهم من سائر الأعلام.

ومن تلك المصنَّفات:

«الطبقات الكبرى» للإمام محمد بن سعد (٢٣٠هـ)، وهو مطبوع.

و «طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني عبد الله بن محمد (٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

و «حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.

و «التاريخ الكبير» للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، وهو مطبوع.

و «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفَسَوي (٢٧٧ هـ)، وهو مطبوع.

---

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ٤٩ ـ ٥٢.

و «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى الخليلي خليل بن عبد الله (٤٤٦هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ واسط» لِبَحْشَل أسلم بن سهل (٢٩٢هـ)، وهو مطبوع.

و «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نُعَيْم الأصبهاني، وهو مطبوع.

و «تاريخ جُرْجَان» للسَّهْمِيّ حمزة بن يوسف (٤٢٧هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي أحمد بن علي (٤٦٣هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ نَيْسَابور» للحاكم النَّيْسَابُوري محمد بن عبد الله (٤٠٥هـ)، وهو مفقود.

و «تاريخ دمشق» لابن عساكر علي بن الحسن (٥٧١هـ)، وقد طبع بعضه.

وكتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» لعبد الله بن عدي الجُرْجَاني (٣٦٥هـ)، وهو مطبوع.

و «الضعفاء الكبير» للعُقَيْلي محمد بن عمرو (٣٢٢هـ)، وهو مطبوع، وغيرها كثير.

وهذا الذي تقدم من كون إفراد الزوائد ليس محصوراً في كتب الرواية، نراه عملياً فيما قام به الإمام السيوطي، عندما أفرد زوائد «نوادر الأصول» للحَكِيم الترمذي[1].

ويجدر القول هنا، بأن إفراد الأحاديث الزوائد من هذه المصنفات الكثيرة من غير كتب الرواية، والمتنوعة في أغراضها، مما ذُكِرَ ومما لم يُذْكَرْ

(١) «فهرس الفهارس والأثبات» للعلاّمة عبد الحي الكَتَّاني (١٠١٧/٢)، و «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

ـ وهو كثرة كاثرة ـ ، على الكتب الستة الأصول، وتخريجها، وبيان مراتبها من حيث القبول والردّ، وضم النظير إلى نظيره، والشبيه إلى شبيهه، يحقق أغراضاً جليلة، ليس أولها تقريب السُّنَّة وتيسيرها عِلْماً وعَمَلاً، ولا آخرها حصر مرويات الحديث الشريف، وتمييز المقبول منه من المردود.

ولعل مراكز البحث العلمي، ومراكز السيرة والسُّنَّة النبوية ـ على وجه الخصوص ـ تتنبه إلى ذلك وتعمل على تحقيقه مشروعاً تلو مشروع.

كأن تتوجه أولاً إلى مصنفات العقيدة، فتجمع منها جميعاً ما فيها من الأحاديث الزوائد على الكتب الستة، مع حسن التبويب، والتخريج، وبيان مراتبها من الصحة والضعف، وشرح ما يحتاج إلى شرح من غريب لفظ، ودقيق معنى. وهكذا مصنفات الفقه بَعْدُ، حتى يُؤتى على الأحاديث الزوائد في المصنفات كلّها على مختلف موضوعاتها، ثم تجمع كلّها في موسوعة واحدة وفق منهج دقيق جامع.

ثم تكون موسوعة أخرى، يتم التمهيد لها بإفراد زوائد كتب الرواية التي لم تُفْرَدْ بعد، ثم ضمها إلى الأحاديث الزوائد التي تم إفرادها من كتب الرواية قبل. فتنشأ موسوعة ثانية تضم الأحاديث الزوائد في كتب الرواية وحدها على الكتب الستة، ويُتَّبَع فيها ذات المنهج في الموسوعة المتقدمة.

ولا شك أن تقديم هذه الموسوعة على الموسوعة الأُولىٰ، أَوْلَىٰ.

وبعد ذلك يتم الجمع بين الموسوعتين، لتكون موسوعة واحدة للزوائد على الكتب الستة، يصار بعدها إلى إصدار موسوعة جامعة للسُّنَّة النبوية كلها، تضم أحاديث الكتب الستة الأصول، والأحاديث الزوائد عليها في الكتب الأخرى جميعاً.

* * *

* **النقطة الثانية:**

هي أنه لا بد للمصنفات التي تُفرد زوائدها، من أن تكون أحاديثها قد رويت بأسانيد مُصَنِّفِيهَا، لأنَّ قيمة الخبر المروي قيمة سنده ابتداءً، فهي الأَزِمَّةُ والخُطُمُ، وإنَّ الحديث بلا إسناد ليس بشيء..

وكما قال الإمام عبد الله بن المبارك: «الإسنادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإسنادُ لقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»[1].

وقوله أيضاً: «بيننا وبينَ القَوْمِ، القوائمُ، يعني الإسنادَ»[2].

وقال الإمام شُعْبَة بن الحجّاج: «كلّ حديث ليس فيه حدَّثَنَا وحدَّثَنَا، فهو مثل الرجل بالفَلَاة معه البعير ليس له خِطَامٌ»[3].

فبالإسناد أولاً يتميز صحيح الحديث من سقيمه، وعلى هذا التمييز يكون ما يكون من استنباطٍ للأحكام، وإِحْكَامٍ للعمل، وتمثلٍ بالهدي النبوي في كل أمر وشأن.

وهذا القيد في التعريف ضروري، لما قدّمت أولاً، ولأنّ علم الزوائد إنما يقوم في أساسه على اختلاف طرق الأحاديث ومخارجها، وما تؤدي إليه من زيادات في المتون أو بعضها، فضلاً عن عظيم الأثر لذلك من ناحية الصناعة الحديثية، مِنْ كشفٍ لعلل المتون والأسانيد، ووقوفٍ على متابعات وشواهد، يتغير معها الحكم على الأحاديث قبولاً وردّاً.

* * *

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/١٥)، والترمذي في «العلل الصغرى» ـ المطبوع في آخر «جامعه» ـ (٥/٧٤٠)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦، والخطيب في «الكفاية» ص ٣٩٣. وقد رواه الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفاصل» ص ٢٠٩ عنه بلفظ: «لولا الإسناد لقال كلُّ من شاء، كلَّ ما شاء».

(٢) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/١٥).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٨٣.

ثانياً ـ القول في التعريف:

«على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها».

من المعلوم أن الأصول الستة، والتي هي:

١ ـ «الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِي البُخَارِيّ (٢٥٦هـ).

٢ ـ «الصحيح» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النَّيْسَابُورِيّ (٢٦١هـ).

٣ ـ «السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانيّ (٢٧٥هـ).

٤ ـ «السنن» للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمِذِيّ (٢٧٩هـ).

٥ ـ «السنن»[1] للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائيّ (٣٠٣هـ).

٦ ـ «السنن» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبَعي القَزْوينيّ ـ المعروف بابن مَاجَه ـ (٢٧٣هـ).

«من أحسن كتب الحديث تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها غلطاً، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدةً. ولم يحظ غيرها من دواوين كتب السنة ـ على سعة وأهمية ما خُدِمَتْ به ـ، بما حظيت به هذه الأصول الستة

(١) المسماة بـ (المُجْتَبَىٰ)، وهي (السنن الصغرى)، وأما (السنن الكبرى) فإنها لا تدخل في شرط الزوائد كما صرّح به الهيثمي في مقدمة «المقصد العلي» ص ٨١، و«كشف الأستار» (٦/١)، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٢/١ ـ مخطوط ـ)، وكما صرح به أيضاً البوصيري في مقدمة «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/١ ـ مخطوط ـ).

من عناية واحتفال وخدمة لم تنقطع إلى يومنا هذا؛ حيث صُنِّفَتْ فيها تصانيف، وعُلِّقَت عليها تعاليق، تناولت تأريخاً لرجال أسانيدها وما صدر فيهم من جرح أو تعديل، وكشفاً لعلل متونها وأسانيدها، وإزالة لمشكلها، وتحقيقاً لصحيحها مِنْ سقيمها، وبياناً لمعانيها ومقاصدها، واستنباطاً لفقهها وفوائدها، إلى غير ذلك»[1].

وكما قال الإمام ابن الأثير الجَزَري[2]: «هي أُمّ كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام، ومصنِّفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف».

وإذا كانت دواوين السنة من غيرها قد اشتملت على حديث كثير مما هو ليس فيها، إلَّا أنه مما لا شك فيه أن أصول كثير من هذه الزوائد التي فيها ـ وعلى وجه الخصوص مقبولها ـ، قد خُرِّجَ في الكتب الستة أو بعضها.

ولهذه الأسباب المتقدمة مجتمعة، انصرف العلماء في إفراد زوائد غيرها، عليها، لأنها هي الأصول، وغيرها[3] تابع لها.

وجُلُّ الكتب التي أُفردت زوائدها، إنما أُفردت على تلك الأصول الستة المذكورة وحدها ـ كما سيأتي بيانه عند ذكر كتب الزوائد ـ، إلَّا ما كان من

---

(١) ص ٢٧ ـ ٢٨ من بحثنا: «السنن الكبرى للإمام النَّسَائي وحقيقة المُجْتَبَىٰ منه» والمنشور في مجلة «البصائر» العدد التاسع ١٩٨٧م.

(٢) في مقدمته لـ «جامع الأصول» (١/ ٤٩)، مع التنبيه على أن ابن الأثير جعل «الموطأ» لمالك، سادس الكتب، بدلاً من «السنن» لابن ماجه.

(٣) باستثناء «الموطأ» للإمام مالك، فهو صنو «الصحيحين» على التحقيق. انظر: «حجّة الله البالغة» للدِّهْلوي (١/ ١٣٣)، وكتابنا: «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٦٤٣ ـ ٦٤٦).

الحافظ ابن حَجَر العسقلاني رحمه الله، حيث ضمّ إليها «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، وذلك في كتبه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[1]، و«زوائد مسند البزَّار»[2]، و«زوائد مسند الحارث بن أبي أُسَامة»[3].

وقد صرَّح الحافظ ابن حَجَر نفسه رحمه الله بسبب ضم «مسند الإمام أحمد» إلى الكتب الستة الأصول، فقال[4]: «لأنَّ الحديث إذا كان في المسند الحنبلي، لم يحتج إلى عزوه إلى مصنَّف غيره لجلالته».

وهذا الذي قاله الحافظ عن جلالة (المسند)، وإن كان صحيحاً غير منازع فيه، إلَّا أنه لا يجعل (المسند) من حيث الجملة مقدَّماً على الأصول الستة باستثناء «سنن ابن ماجه» منها، فإنه دونه. وفي ذلك يقول الإمام ابن الصلاح[5]:

«كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النَّسَائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً!!، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، **ومسند أحمد بن حنبل**، ومسند إسحاق بن راهَوَيْه، ومسند عَبْد بن حُمَيْد، ومسند الدَّارِمي، ومسند أبي يعلى المَوْصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزَّار أبي بكر وأشباهها، فهذه عادتهم فيها أن يُخَرِّجوا في مسند كل صحابي ما رووه مِنْ حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به. فلهذا تأخرت مرتبتها ـ وإن جلَّت

(١) انظر: مقدمة الحافظ «للمطالب» (١/٣ ـ ٥).

(٢) انظر: مقدمته (١/١).

(٣) انظر: «فهرس الفهارس والأثبات» (١/٣٣٤).

(٤) في مقدمة كتابه «زوائد مسند البزار» (١/١).

(٥) في «علوم الحديث» ص ٣٤ ـ ٣٥.

لجلالة مؤلفيها ــ عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم».

وقال الإمام المحقق شاه ولي الله الدِّهْلوي في كتابه «حجّة الله البالغة»[1] عند ذكره لطبقات كتب الحديث:

«الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ «الموطأ» و «الصحيحين»، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق، والعدالة، والحفظ، والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدِّثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلَّق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم، كـ «سنن» أبي داود، و «جامع» الترمذي، و «مُجْتَبَى» النَّسائي . . . وكاد **«مسند أحمد»** يكون من جملة هذه الطبقة».

ولذا كان الاقتصار على الأصول الستة هو الأصل عند من أفرد الزوائد، ولم أقف على إضافة «المسند» إلى الكتب الستة إلَّا عند الحافظ ابن حجر.

وليس هذا عنده في جميع الكتب التي أفرد زوائدها، حيث إنه أفرد زوائد «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الأصول الستة وحدها[2].

وثمة نقطة أخرى هي: أن جُلَّ الكتب التي أُفردت زوائدها، إنما أُفردت على تلك الأصول الستة مجتمعة، إلَّا أنَّ بعضها تَمَّ إفراد زوائده على بعضها كـ «الصحيحين»، كما فعله الإمام نور الدين الهيثمي رحمه الله في كتابه «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان».

---

(١) (١/١٣٤). وانظر في تحقيق القول في منزلة «مسند الإمام أحمد»، كتابنا «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/٦٤٦ ــ ٦٥٦).

(٢) «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته» للدكتور شاكر عبد المنعم (١/٤٢٤).

وقد قال في «مقدمته»[1]: «رأيتُ أَنْ أُفْرِدَ زوائد «صحيح» أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي رضي الله عنه على «صحيح البخاري ومسلم» رضي الله عنهما. . . فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى «صحيح ابن حِبَّان» مع كونه في شيء منهما».

وهذا الذي قاله يمكن أن يستشف منه سبب اقتصاره على «الصحيحين» فحسب دون «السنن الأربعة»، حيث إنَّ شرط هذه الكتب الثلاثة، هو ذكر ما صح من الحديث وحده، فناسب أَنْ تفرد زوائده عليهما دون ضَمِّ «السنن» إليهما، وذلك لاشتمالها على الصحيح وغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البُوصيري (٨٤٠هـ) قد أفرد زوائد «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة: «الصحيحين»، و«السنن» لأبي داود والترمذي والنَّسَائي، مع أن «سنن ابن ماجه» أحد الأصول الستة المتقدمة كما استقر عليه الحال عند المتأخرين[2]، ومنهم البُوصيري نفسه.

ولم يذكر البوصيري سبب إفراده لزوائد ابن ماجه بخصوصه، إلَّا أنه يمكن أن يعزى لكثرة زوائده التي تفرَّد بها على الكتب الخمسة، فإنها بلغت (١٣٣٩) حديثاً[3] من أصل (٤٣٤١) حديثاً هي مجموع ما وقع فيه[4].

---

(١) ص ٢٨.

(٢) انظر: «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» للعلّامة محمد عبد الرشيد النعماني ص ١٣٩ ـ ١٤٢.

(٣) بإحصاء الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، وقد ذكر ذلك في كلمته عن «سنن ابن ماجه» بتحقيقه، وهي في آخره (٢/١٥١٩).

(٤) ذكر العلّامة عبد الحي الكَتَّاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (١/٣٣٦) عند عدِّه لكتب الحافظ ابن حجر التي شرع فيها وكتب منها الشيء اليسير ولم يتمها، كتاب «زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح» ولم يتكلم عليه بشيء يكشف حاله وموضوعه.

وقد قام الحافظ ابن حجر رحمه الله بعمل متميز في صَنْعَةِ الزوائد، لا يدخل تحت ما عرف واشتهر في هذا الفن، وهو تصنيفه لـ «زيادات بعض الموطآت على بعض»[1].

وفي آخر الكلام على الفقرة الثانية من التعريف لا بد من التنبيه على أمر يتصل بالأحاديث «المعلَّقة» عند الإمام البخاري في «صحيحه»، حيث إنَّ الحديث المروي في مُصَنَّفٍ تُفْرَدُ زوائده، إذا كان مروياً تعليقاً عند البخاري، فإنه يعتبر من الزوائد، ولا عبرة لروايته معلّقاً.

قال الإمام الهيثمي في مقدمة كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصلي»[2]: «وما كان من ذلك رواه البخاري تعليقاً... ذكرته».

وقال الإمام البوصيري في مقدمة كتابه «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[3]: «وقد أوردت ما رواه البخاري تعليقاً».

* * *

ثالثاً ـ القول في التعريف:

«من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده».

هذا الجزء من التعريف يتضمن شروط الزوائد، وما يدخل تحتها وما لا

---

(١) «فهرس الفهارس والأثبات» (١/٣٣٥). وانظر: «ابن حجر ودراسة مصنفاته» (١/٤٢٥).

(٢) ص ٨١. وقال نحوه في «كشف الأستار» (١/٦).

(٣) (١/٣ ـ مخطوط ـ).

يدخل. ومن خلال التتبع لكلام وصنيع الأئمة الذين صنَّفوا في فن الزوائد، وجدتهم قد اتفقوا على ثلاثة شروط في اعتبار الحديث من الزوائد.

الأول: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، لم يُخَرَّج في الكتب الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

الثاني: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، قد خُرِّجَ في الكتب الستة أو بعضها، ولكن ليس من حديث الصحابي الراوي له عند صاحب الكتاب الذي تُفْرَدُ زوائده، بل هو عن صحابي آخر.

الثالث: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، قد خَرَّجَهُ أصحاب الكتب الستة أو بعضهم، والصحابي الراوي له واحدٌ، إلَّا أن السياق مختلف، أو فيه زيادة مؤثرة، كأن تضيف حُكْماً جديداً، أو تقييداً، أو تخصيصاً، أو تفصيلاً وبياناً مختلفاً في كلّية أو جزئية.

ويلتحق به أن يكون عندهم أو عند بعضهم مختصراً، وهو عند من تُفْرَد زوائده، مطوّلاً.

وهذه بعض نصوصهم التي ضمنوها بعض هذه الشروط إجمالاً:

قال الإمام الهيثمي رحمه الله في كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[1] عند عرضه لمنهجه في إفراد زوائد «مسند أبي يعلى»: «فذكرت فيه ما تفرّد به عن أهل الكتب الستة من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة».

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[2]:

---

(١) ص ٨١. وذكر نحوه في «كشف الأستار» (١/ ٥).
(٢) (١/ ٥).

«وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرِّجه الأصول السبعة[1] من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره».

وقال الإمام البوصيري في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[2]:

«فإن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي واحد، لم أخرجه، إلَّا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرجه بتمامه... وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منه، أخرجته وإن كان المتن واحداً».

هذه مسألة، وأخرى: أنَّ إفراد الزوائد إنما كان يتجه صوب المتصل المرفوع[3] من الحديث، لأن الحجية الشرعية إنما تقع فيه وحده اتفاقاً، أما الأحاديث المرسلة[4]، والموقوفة[5]، والمقطوعة[6]، فحجية بعضها كالمراسيل والموقوفات، ليست محل اتفاق[7]، ومن احتج بها احتج بها بشروط وضوابط ليس محل تفصيلها هنا.

---

(١) بزيادة «مسند الإمام أحمد» إلى الكتب الستة.

(٢) (١/٢ ــ مخطوط ــ).

(٣) والمرفوع من الحديث هو: ما أضيف إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف. انظر: «تدريب الراوي» (١/١٨٣ ــ ١٨٤).

(٤) المرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يذكر الواسطة. «الحديث المرسل مفهومه وحجيته» للمؤلف ص ١٩ ــ ٢٠.

(٥) الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير. «التدريب» (١/١٨٤).

(٦) المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل. «التدريب» (١/١٩٤).

(٧) يستثنى من ذلك الموقوفات التي لها حكم الرفع، وهي التي لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، كالمواقيت والمقادير الشرعية وأحوال الآخرة ونحو ذلك، مع ملاحظة =

أما المقطوعات فهي ليست محلاً للحجية عندهم.

ومن المعلوم أن كتب الرواية وغيرها، تتضمن الحديث المرفوع وغيره من المراسيل والموقوفات والمقطوعات، فهل الزوائد تشملها كما تشمل المرفوع؟

لم أقف فيما رجعت إليه على كلام لأحد الأئمة تناول هذه المسألة أو أشار إليها، ولذا وجب تلمسها من واقع صنيعهم في كتب الزوائد.

وقد تبين لي من خلال النظر في جُلِّ كتب الزوائد أنهم أدرجوا فيها الزوائد من: المراسيل والموقوفات والمقطوعات، مما لم يُخَرَّج في الكتب المزيد عليها.

ففي مثل كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للإمام نور الدين الهيثمي رحمه الله، والذي جمع فيه زوائد «مسانيد»: أحمد، وأبي يعلى، والبزار، و«المعاجم الثلاثة» للطبراني، نجده قد ذكر الزوائد من المراسيل ممّا لم يُخَرَّجْ في الكتب الستة أو أحدها.

انظر فيه على سبيل المثال: مرسلاً لعطاء (٣/٢٦١)، وللبهي (٦/٨٣)، وبلال بن بُقْطُر (٥/٢٢٧)، وعَبَايَة بن رِفَاعَة (٤/٩٣)، والحسن البصري (٢/٨٥).

= وجود اختلاف بين العلماء في بعض ما يندرج تحت ذلك وما لا يندرج، كحكم الصحابي على فعل من هذه الأفعال أنه طاعة لله ولرسوله أو معصية، فمن العلماء من يعطيها حكم الرفع، والبعض الآخر لا يعطيها. انظر: «شرح العراقي لألفيته» (١/١٢٣ ـ ١٢٤)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٥٢٩ ـ ٥٣٥)، و«فتح المغيث» (١/١٢٢ ـ ١٢٥)، و«تدريب الراوي» (١/١٨٣ ـ ١٨٤).

ولهذا نظائر عنده، إلاَّ أن المراسيل فيه قليلة جداً، ومردّه والله أعلم، لقلتها أساساً في الكتب التي أفرد زوائدها.

أما الزوائد من الموقوفات عنده، فهي كثيرة فيه بالنسبة للمراسيل التي ذكرها، وهذه الموقوفات، منها ما يمكن أن يكون فيه مجال للاجتهاد والرأي، أو يمكن نقله عن أهل الكتاب، وهي لا تأخذ حكم الرفع؛ ومنها ما لا مجال فيه للرأي والاجتهاد، ولا يمكن أن تكون منقولة عن أهل الكتاب، فهذه تأخذ حكم الرفع، والحجيّة تقع فيها.

ومن أمثلة النوع الأول من الموقوفات التي لا تأخذ حكم الرفع:

ما ذكره في «مجمع الزوائد» (٢/٢) عن ابن مسعود أنه قال: «ما أحب أن يكون مؤذنوكم عميانكم. قال وأحسبه قال: ولا قراؤكم».

وانظر فيه أمثلة من هذا النوع في (٩٢/٢) من قول ابن عباس، و(١٢٨/١ ـ ١٢٩) من قول ابن مسعود، و(٤٦/٩) من قول علي بن أبي طالب، و(١٨٢/٣) من قول ابن عمر.

ونظائر هذا كثيرة لمن شاء أن يتتبعها.

أما الموقوفات التي تأخذ حكم الرفع:

فقد ذكر في (٤٠٩/١٠) عن أبي أُمَامَة الباهلي أنه قال: «تخرج يوم القيامة ثلة غرّ محجّلون، فتسد الأفق، نورهم مثل نور الشمس، فينادي مناد النبيّ الأُميّ...».

وانظر فيه أمثلة من هذا النوع في (٣٧١/١٠) من قول سلمان، و(٢٥٠/٣) من قول ابن عمر، و(٣٣٦/١٠) من قول ابن مسعود، و(٣٢٩/٢) من قول ابن عمر أيضاً. ولهذا نظائر أيضاً.

أما ذكر الهيثمي للمقطوعات في كتابه «مجمع الزوائد» مما ليس في الكتب الستة أو بعضها، فانظر فيه على سبيل المثال: (٢١٥/١) من قول

عِكْرِمَة، و(٢٥٣/٣) من قول عبد الرحمن بن يزيد، و(٢٧٧/٩) من قول عبد الملك بن ميسرة، و(٣٨١/٩) من قول هلال بن يِسَاف، و(٢١٤/١٠) من قول عروة. ولذلك نظائر كثيرة.

بل إنَّ الهيثمي رحمه الله ذكر أخباراً موقوفةً على مثل الزبير بن بَكَّار المتوفى (٢٥٦هـ)، انظر (٢١٧/٩ و٢٥٤) من «مجمع الزوائد». ولذلك نظائر قليلة.

بل إنه ذكر بعض البلاغات، انظر (١٠٠/٩) و(١١/١٠) في بلاغين عن الإمام أحمد بن حنبل، و(١٨٤/١) في بلاغ عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين.

وهذا الذي قَدَّمْتُ من وجود المراسيل والموقوفات والمقطوعات عند الهيثمي في «مجمع الزوائد»، تجده كذلك عند الحافظ ابن حجر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، وهي «مسانيد»: أبي داود الطيالسي، والحُمَيْدي، وابن أبي عمر، ومسدَّد، وأحمد بن مَنِيع، وأبي بكر بن أبي شَيْبَة، وعبد بن حُمَيد، والحارث بن أبي أُسامة.

فبالنسبة للمراسيل، انظر فيه الأحاديث التي تحمل رقم: (٤١) و(١٥٣٣) و(٥٩٥) و(٤٣٠٩) و(٢٧٩٨).

أما الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع، فانظر فيه رقم: (١٠٦٧) و(١١١٤) و(١٤٨٨) و(١٤٨٥) و(٢٨٩١).

وأما الموقوفات التي لها حكم الرفع، فانظر رقم: (١٠٤٦) و(٢٨٤٦) و(٢٨٥٥) و(٢٩٦٤) و(٢٩٩٣).

وأما المقطوعات، فانظر الأرقام التالية: (١٧٤) و(١٠٦٩) و(٣٠٤٤) و(٣٢٢٨) و(٣٣٥٩). ولكل ذلك نظائر كثيرة.

ومما لا شك فيه أن نسبة غير المرفوع من الحديث مرسلاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً، في كتاب «المطالب العالية» أكثر منها في كتاب «مجمع الزوائد» بالنسبة لمجموع عدد ما فيهما من الحديث جملة.

وسبب هذه الزيادة عنده، أنّ المسانيد التي أَفْرَدَ زوائدها على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، مليئة بهذه الأنواع من الحديث، على عكس الكتب التي أَفْرَدَ زوائدها الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والله أعلم.

أما ما اشترط في التعريف من كون الزيادة مؤثرة، حتى يعتبر الحديث بها من الزوائد، فإني أذكر بعض الأمثلة من كتب الزوائد على ذلك بياناً وإيضاحاً.

*** المثال الأول:**

روى البزار في «مسنده» عن أبي هريرة وحذيفة مرفوعاً: «أضَلَّ الله تبارك وتعالى عن الجمعة من كان قبلنا، فلليهود السبت، وللنصارى الأحد، نحن الآخرون في الدنيا، الأولون يوم القيامة، المغفور لهم قبل الخلائق».

قال الإمام الهيثمي في «كشف الأستار عن زوائد البزار»[1] بعد أن ذكره: «قلت هو في «الصحيح»، خلا قوله: «المغفور لهم قبل الخلائق»».

*** المثال الثاني:**

روى أبو يعلى في «مسنده» عن أنس مرفوعاً: «ألا إنَّ الدعاء لا يردّ بين الأذان والإقامة فادعوا».

قال الهيثمي في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[2]:

---

(١) (١/٢٩٥) رقم (٦١٧)، وانظر فيه مثالاً آخر في (١/١١٤) رقم (٢٠٨)، وقد زاده بياناً في «مجمع الزوائد» (١/١٤٤).

(٢) ص ٢٨٩ رقم (٢١٣)، وانظر فيه مثالاً آخر في ص ٣٢٥ رقم (٢٦٥)، وقد زاده بياناً في «مجمع الزوائد» (٢/١٠١).

«رواه أبو داود وغيره، خلا قوله: فادعوا».

* **المثال الثالث:**

روى أحمد في «مسنده» عن عبد الله بن زيد: «أَنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم توضأ فغسل يديه مرتين، ووجهه ثلاثاً، ومسح برأسه مرتين».

قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»[1]: «هو في «الصحيح»، خلا قوله: مسح برأسه مرتين. رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

* **المثال الرابع:**

روى ابن ماجه في «سننه» عن أبي هريرة: «أَنَّ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم نام عن ركعتي الفجر فقضاهما بعدما طَلَعَتِ الشمسُ».

قال الإمام البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»[2]: «هذا إسنادٌ رجاله ثقات، رواه الترمذي أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من لم يصلِّ ركعتي الفجر، فليصلهما بعدما تطلع الشمس». وقال: حديث لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه».

فما عند ابن ماجه حكاية فعل، وما عند الترمذي حكاية قول، ومن ثم اعتبره البوصيري من الزوائد.

* **المثال الخامس:**

روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن عثمان بن أبي العاص أنه قال: «آخر كلام كلمني به رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حين استعملني على الطائف قال: خَفِّفِ الصلاة على النّاس، حتى وقّت لي: اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى الذي خلق، وأشباهها من القرآن».

---

(١) (١/٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٢) (١/١٣٩).

قال الإمام البوصيري في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[1]: «رواه مسلم في «صحيحه»... دون قوله: «حتى وقّتَ لي» إلى آخره».

● ● ●

(١) (١/٤/٣٩١ ـ مخطوط ـ)، وانظر منه (١/٣/٢٧٤) في مثال آخر.

المبحث الثاني

علم الزوائد: غايته وثمرته

إذا أردنا الوقوف على غاية هذا العلم وفائدته، فخير وسيلة لذلك، أن نتلمس حقيقة تلك المصنفات التي أُفردت زوائدها، ومناهج أصحابها فيها.

وقد لخّص الإمام الدِّهْلويّ رحمه الله القول في ذلك عند ذكره للطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث في كتابه «حجّة الله البالغة»[1] فقال:

«والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنَّفات، صُنِّفَتْ قبل البخاري ومسلم، وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يَفْحَصْ عن صحتها وسَقَمِها المحدِّثُونَ كثير فحص، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدِّث ببيان مشكله، ولا مؤرِّخ بذكر أسماء رجاله.

ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها، كـ «مسند أبي يعلى» و«مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف أبي بكر بن أبي شيبة»،

---

(١) (١/١٣٤ ـ ١٣٥).

و «مسند عبد بن حُمَيْد»، والطيالسي، وكتب البيهقي، والطحاوي، والطبراني.

وكان قصدهم جمع ما وجدوه، لا تلخيصَهُ وتهذيبَهُ وتقريبَهُ من العمل»[1]. انتهى.

فمثل هذه الحال لتلك المصنفات هو الذي دفع بعض الأئمة المتأخرين للتوجه إليها بالخدمة والعناية. وأيٍّ خدمة ابتداءً أجدر بالتقديم من إفراد زوائدها على الكتب الستة، حيث إنَّ ما فيها مما هو في الكتب الستة، فائدته محصورة على الغالب ـ من حيث الصناعة الحديثية ـ في التعضيد والتقوية لطريق ضعيف في «السنن الأربعة» أو بعضها، أمَّا «الصحيحين» فقد اتفقت الأُمَّة على صحة ما فيهما.

فالعناية أولاً لا بد من أن تتوجه صوب هذه الزوائد، لأن القيمة التشريعية والتفسيرية والتوجيهية، وغيرها، إنما تحصل بها بعد حصولها بأحاديث الأصول الستة، فهي متممة مكملة لها.

بعد هذا الذي تقدم يمكن القول: إن غاية علم الزوائد وفائدته هي: **تقريب السُّنَّة النبوية وتيسيرها للمسلمين بعامّة، ولعلمائهم بمختلف تخصصاتهم بخاصّة.**

حيث إنها مع القرآن الكريم ـ كما هو مقرر معلوم ـ المصدران الأوليان لهذا الدين في مجموع بنيته: عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً. وأنت إذا قرأت كلام بعض من صنَّف في الزوائد وجدته ينص أو يشير صوب هذه الغاية.

---

(١) أقول: كلام الإمام الدِّهْلَويّ هذا، على أهميته، لا ينسحب بهذا العموم على جميع مصنفات الأئمة الذين ذكرهم، كما لا يخفى على المتأمل.

فهذا الإمام الهيثمي ــ وهو رائد علم الزوائد ــ يقول في مقدمة كتابه «كشف الأستار عن زوائد البزار»[1]:

«فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزّار، المسمى بـ «البحر الزخّار» قد حوى جملة من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردت أن أتتبع ما زاد فيه على الكتب الستة . . .».

ويقول رحمه الله في مقدمة «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[2]:

«فقد نظرت مسند الإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى رضي الله عنه، فرأيت فيه فوائد غزيرة لا يفطن لها كثير من الناس، فعزمت على جمعها على أبواب الفقه لكي يسهل الكشف عنها لنفسي ولمن أراد ذلك».

ويقول في مقدمة كتابه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»[3]:

«فقد رأيت «المعجم الأوسط»، و«المعجم الصغير»، لأبي القاسم الطبراني ذي العلم الغزير، قد حويا من العلم ما لا يحصل لطالبه إلاَّ بعد كشف كبير، فأردت أن أجمع منهما كل شاردة إلى باب من الفقه يحسن أن تكون فيه واردة».

وهذا الحافظ ابن حجر رحمه الله يقول في مقدمة كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[4]:

---

(١) (١/٥).
(٢) ص ٨١.
(٣) (١/٢ ــ مخطوط ــ).
(٤) (١/٣ ــ ٤).

«إنَّ الاشتغال بالعلم خصوصاً بالحديث النبـوي، من أفضل القـربات. وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المـرتبات، فـرأيت جَمْعَ جميع ما وقفت عليه من ذلك في كتاب واحد، ليسهـل الكشف منه على أولي الرغبات، ثم عدلت إلى جمع الأحاديث الزائـدة على الكتب المشهورات في الكتب المسندات.

وعنيت بالمشهورات: الأصـول الستة، ومسنـد أحمد. وبـالمسندات: ما رتب على مسانيد الصحابة... ورتبته على أبواب الأحكام الفقهية...».

وهـذا التقريب والتيسيـر أخذ وجـوهاً متعـددة يمكن حصرهـا بالأوجـه الرئيسة التالية:

*** الوجه الأول:**

حصـر زوائد هـذه المصنفات، وجعلهـا في متناول يـد عامّـة المسلمين وخاصتهم من العلماء والباحثين، والاستفادة منهـا كلّ في مجـاله وتخصصـه، حيث أَثْرَتْ اجتهاداتهم ودراساتهم وأعمالهم أيما إثراء، وكـانت الاستفادة من تلك الـدواوين التي أُفردت زوائـدهـا، قبـل أن تُفْـرَدَ وتخـدم، إمـا معـدومـةً أو متعـذرةً عسرةً، لقلة نسـخ كثير من تلك الـدواوين التي أُفـردت زوائـدهـا، وعدم شهرتها وتداولها، ولصعوبة الوقوف على ما يراد منها.

*** الوجه الثاني:**

ترتيب الأحاديث الزوائد تلك على الكتب الفقهية، مزيـداً عليها غيـرها مما تتطلبه موضوعات الأحاديث المدرجة في الكتاب، وتفريعها بعد ذلك إلى أبواب معنونة بدقة وبصيرة، بعد أن كانت في معظم أصولها مرتبة على حسب المسانيد. وهذا له من عظيم الأهمية: استـدلالاً واجتهاداً واستنبـاطاً، وتـوفيراً للجهـود، واختصاراً لـلأوقات، وتيسيـراً للبحث، ما لا يـدركـه إلاّ من عـانـاه واشتغل به. وحسبـك في ذلك أن تعلم أن عـدد الكتب في مثل كتـاب الإمام البُـوصيري «إتحـاف الخِيرة المهـرة بزوائـد المسانيـد العشرة»، قـد بلغ مائـة

وأربعة كتاب، أتى على ذكرها كلها في مقدمته[1]، وكل كتاب أدرج تحته أبواباً مختلفة.

وحسبك في ذلك أيضاً أن تعلم أن عدد أبواب كتاب العلم وحده في كتاب «مجمع الزوائد» للهيثمي، قد بلغ مائة باب، بمائة ترجمة، تنم عن دقة في فهم النصوص، وحسن تقسيم لها وعرض.

ولتلمس هذا الذي قدمت، أذكر بعض عناوين أبواب كتاب العلم مما أورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»:

١ ـ باب في طلب العلم.
٢ ـ باب فضل العلم.
٣ ـ باب حث الشباب على طلب العلم.
٤ ـ باب في فضل العلماء ومجالستهم.
٥ ـ باب في أدب العالم.
٦ ـ باب في أدب الطالب.
٧ ـ باب في البكور في طلب العلم.
٨ ـ باب في الرحلة في طلب العلم.
٩ ـ باب أخذ كل علم من أهله.
١٠ـ باب النصح في العلم، وهكذا.

*** الوجه الثالث:**

بيان مراتب أسانيد تلك الأحاديث الزوائد في أهم موسوعات هذا الفن.

وهذا الوجه يكاد أن يكون أهم أوجه التقريب والتيسير، إن لم يكن

---

(١) (١/٣ ـ ٥). ويجدر التنبيه هنا إلى أن البوصيري قال: «ورتبته على مائة كتاب»، إلَّا أنني عندما قمت بعَدِّهَا وجدتها مائة وأربعة.

أهمها فعلاً. والحكم على أسانيد تلك الأحاديث أو رجالها، وفي أحايين نادرة على الأحاديث نفسها، ليس مما يستسهل، وخاصة في مثل تلك المصنفات التي أُفردت زوائدها، بل هو أمر خطير جليل، ومسؤوليته غير منفكة. مع ملاحظة أن هذه الأحكام قد طالت آلافاً مؤلفةً من الحديث النبوي.

وممن تكلّم على مراتب أسانيد الأحاديث الزوائد، أو رجالها فحسب، الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والإمام البُوصيري في «إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة» وفي «مختصره»، وفي «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

كما تكلّم الحافظ ابن حَجَر على الأسانيد في «المطالب العالية»، لكن في مواضع قليلة منه، وكان كلامه يتجه في بعض الأحايين نحو مرتبة الحديث ككل، وهذا لا تجده إلّا نادراً جداً في كلام الهيثمي والبُوصيري.

وفي الوقت ذاته تجد الإمام البُوصيري رحمه الله، كان أوسع من الحَافِظَيْنِ الهيثمي وابن حَجَر في الكلام على سند الحديث، حيث إنه كثيراً ما يذكر متابعات له وشواهد، مع بيانٍ لمراتبها من حيث الجملة، وترى هذا على وجه الخصوص في كتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وسأذكر أمثلة من أحكامهم على أسانيد بعض الأحاديث، ليوقف على أهمية هذا الوجه من أوجه التقريب والتيسير في علم الزوائد.

فمما ورد في كتاب «مجمع الزوائد» للإمام الهيثمي في حكمه على أسانيد الأحاديث:

قوله: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه صَدَقَة بن عبد الله السَّمِين، وهو ضعيف منكر الحديث». (١/ ١٢٧).

وقوله: «رواه أحمد، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وبقية رجاله رجال الصحيح». (١/ ٢٨٨).

وقوله: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن». (٢/ ٢٢٩).

وقوله: «رواه الطبراني، وإسناده منقطع، وفيه ضعف». (٦/ ٢٦٥).

وقوله: «رواه أحمد، وفيه مسلم بن محمد بن زائدة، قال بعضهم: وصوابه صالح بن محمد بن زائدة، وقد وثَّقه أحمد وضعَّفه أكثر الناس، وبقية رجاله رجال الصحيح». (٧/ ٢١٠).

ومما ورد في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري ـ والكتاب مخطوط ـ:

قوله: «سَلِيط بن أيوب الأنصاري المدني ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد ثقات». (١/ ٢٥).

وقوله: «هذا إسناد صحيح». (١/ ٦٤).

وقوله: «هذا إسناد رجاله ثقات». (١/ ٢/ ٢١٩).

وقوله: «هذا حديث له شواهد في «الصحيحين» وغيرها». (١/ ٣/ ٣٤٣).

وقوله: «هذا إسناد حسن». (١/ ٤/ ٣٨١).

ومما ورد في «مختصر إتحاف الخِيرة المهرة» ـ والكتاب مخطوط، وهو من اختصار البوصيري نفسه ـ:

قوله: «رواه إسحاق بن راهَوَيْه بسند ضعيف. أبو مطر مجهول قاله أبو حاتم». (١٧/أ).

وقوله: «رواه مسدَّد ورواته ثقات». (٣٤/أ).

وقوله: «رواه إسحاق بن راهَوَيْه، وأحمد بن مَنِيع، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، بإسناد صحيح، واللفظ له». (٧٠/ب).

وقـوله: «رواه أبـو بكر بن أبـي شيبـة، وعنه أبـو يعلى، ورواه البـزار. ومدار أسانيدهم على داود بن يزيد، وهو ضعيف». (١٥٠/أ).

وقـوله: «رواه عَبْـدُ بن حُمَيْد عن إبـراهيم بن الأشعث، وهو ضعيف». (٢٣٣/ب).

ومما ورد في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»:

قـوله: «هـذا إسناد ضعيف، لضعف أولاد سعـد القَرَظْ: عمّـار وسعـد وعبـد الـرحمن. رواه مسلم وأبـو داود والنَّسَـائي والتـرمـذي من حـديث أبـي جُحَيْفَة وقال: حسن صحيح». (١/٩٠) ـ مصحّحاً ما وقع في المطبوع من تصحيف وتحريف ـ.

وقوله: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. رواه الإمام أحمد في «مسنده» من حديث أم هانىء أيضـاً، ورواه أبو بكـر بن أبـي شيبة في «مسنـده» هكذا، ورواه أبو يعلى في «مسنده» عن ابن نُمَيْر عن أبـي معاوية عن هشام فـذكره». (٣/٤٠).

وقـوله: «هـذا إسناد رجـاله ثقـات، إلَّا أنه منقـطع. إسحاق بن يحيـى لم يدرك عُبَادة، قاله البخاري والترمـذي. وله شـاهد من حـديث الضحاك بن سفيـان، رواه أصحاب «السنن الأربعـة»، وقال التـرمـذي: حسن صحيـح». (٣/١٢٤ ـ ١٢٥).

وقـوله: «هـذا إسنـاد ضعيف لضعف ابن لَهِيعـة، وتـدليس الـوليـد بن مسلم. ورواه الحاكم من طريق يحيـى بن إسحاق السِّيْلَحِيني عن ابن لَهِيعة. ورواه البيهقي عن الحـاكم». (٢/٣٤) ـ مصحّحاً مـا وقع في المـطبـوع من تصحيف ـ.

وقوله: «هذا إسناد حسن. وله شاهـد من حديث ابن عمـر، رواه أحمد

في «مسنده». ورواه الحاكم من حديث ابن عباس، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد». (٤/٣٧).

ومما ورد في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر:

قوله: «إسناده صحيح». (١/٢٠٨).

وقوله: «حديث موضوع». (١/٢٥٨).

وقوله: «ثُمَامَة تكلّم فيه علي بن المَدِيني وغيره، وسياق قصة عمر في «الصحيحين» ليس فيها غالب هذا المذكور هنا». (٤/٤٧).

وقوله: «هذا حديث صحيح». (٤/١٤٤).

وقوله: «هذا إسناد حسن». (٤/٢٥٧).

* **الوجه الرابع:**

التأكيد على منهج علمي في البحث والعزو، وتيسيره وضبطه.

لأن إفراد الأحاديث الزوائد في تلك المصنفات، إنما تمَّ ـ كما تقدم ـ على أحاديث الكتب الستة الأصول، وأحاديث المصنفات التي أفردت زوائدها تأتي في المرتبة بعد أحاديث الأصول الستة، بحيث لا يصح في علم التخريج، عزو الحديث إلى «مسند أحمد»، وهو في «صحيح البخاري». أو عزوه إلى أحد «معاجم الطبراني»، وهو في «السنن» لأبي داود، وهكذا.

ومن ثم فإنَّ وجود هذه الزوائد في مصنفات جامعة، والتي يتسم بعضها بالموسوعية كـ «مجمع الزوائد» و«إتحاف الخِيرة المهرة» و«المطالب العالية»، جعل الباحث يعتمد أولاً على أحاديث الكتب الستة الأصول، ويصرف همته نحوها، فإن لم يجد بغيته فيها، عَرَّج صوب كتب الزوائد.

وحتى كتب الزوائد هذه، ليست في منزلة واحدة، حيث إنَّ ما ضمه «مجمع الزوائد» من الحديث، هو من حيث الجملة أعلى منزلة مما ضمه كتاب «إتحاف الخِيرة المهرة» وكتاب «المطالب العالية» مع اتحاد موضوعهما.

وهناك فائدة لكتب الزوائد تتعلق بعصرنا هذا خاصة، وهي أن من لطف الله تعالى ورحمته، أن ألهم هؤلاء الأئمة بإفراد زوائد هذه المصنفات بعينها، لأنَّ بعضاً منها لا يُعْلَمُ له وجود في عالم المخطوطات اليوم، أو يعلم وجوده ناقصاً، ولولا وجود تلك المصنفات في فنّ الزوائد، لضاع من بين أيدينا بعض قليل من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وإن كان معلوماً لمن سبقنا، مستفاداً منه في اجتهاداتهم وكتاباتهم وتخاريجهم ونحوها.

● ● ●

المبحث الثالث

مراتب الأحاديث الزوائد رواية واستدلالاً

من خلال النظر في الأحاديث الزوائد، نجد أنها ليست جميعاً بمنزلة واحدة. فمن حيث الرواية، نجد أن فيها المتصل المرفوع، والمرسل، والبلاغ، والموقوف، والمقطوع.

ومن حيث الاستدلال والاستنباط، نجد أن منها ما هو محل اتفاق في الاحتجاج والعمل، ومنها ما هو مختلف فيه، ومنها ما لا يحتج به.

وباعتبار هذين الأمرين يمكن ترتيبها على النحو التالي:

أولاً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي لم تخرَّج في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه صاحب المُصَنَّفِ المزيد منه، ولا من حديث غيره من الصحابة.

ثانياً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي خرَّجها أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، لكن عند صاحب المُصَنَّف المزيد منه، زيادة مؤثرة ليست عندهم.

ثالثاً: الأحاديث الزوائد الموقوفة التي لها حكم المرفوع والتي لم يُخَرِّجْهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم.

رابعاً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي خَرَّجَهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، لكن مع اختلاف الصحابي الراوي.

خامساً: الأحاديث الزوائد المرسلة والتي لم تُخَـرَّجْ في الأصول الستـة أو بعضها.

سادساً: الأحـاديث الزوائـد من البلاغـات والموقـوفات التي ليس لهـا حكم الرفع، والمقطوعات، مما لم يُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها.

●●●

الفصل الثاني
المصنّفات في فنّ الزوائد



الفصل الثاني

المصنَّفات في فنّ الزوائد

سأذكر هنا ما وقفت عليه من مصنَّفات للأئمة في هذا الفنّ، معرِّفاً بها، مراعياً في ترتيبها الأقدم وفاةً لمؤلفيها.

١ ــ «زوائد ابن حِبَّان على الصحيحين» لـلإمام مُغَلْطَاي بن قَلِيـج البَكْجَري الحَنَفِي (٧٦٢هـ).

وهـو في مجلد كما قـاله الحـافظ تقي الدين بن فهـد المكي في «لحظ الألحـاظ بـذيـل طبقـات الحفـاظ»[١]. والـظاهـر أن عمله هـذا لم يُكْتَبْ له الذيوع والانتشار، ولم أقف على من ذكره أو أشاد بـه ممن صنَّف في هذا الفنّ أو غيرهم[٢].

---

(١) ص ١٣٩. وانظر: «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٣٦٦.

(٢) أقول: ذكر الإمام السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ» ص ٣٦١، عند ترجمته لـلإمام ابن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، أنه: «رتب مسند أحمد على الحروف وضم إليه زوائد الطبراني وأبـي يعلى له». وقد اعتمد الدكتور نايف الدعيس على كلام السيوطي هذا في مقدمة تحقيقه لكتاب «المقصد العلي في زوائد أبـي يعلى الموصلي» ص ٦٠ ــ ٦١، حيث عَـدَّ كتاب ابن كثيـر هذا فيمـا صُنِّفَ في فَنِّ الـزوائـد، وقـال: إنـه ممن لم يكتب له البقاء ولا الذيوع، ولم يعرف حتى وقتنا الحاضر و . . .

وهـذا كلّه موضـع نظر. فـالكتاب مـوجود، واسمـه «جامـع المسانيـد والسنن الهادي لأقوم سنن»، وقد قام بتحقيق قسم منه الأستاذ صالح أحمد الوكيـل، وقدّمـه إلى الجـامعة الإسـلامية في المـدينة المنـورة عام (١٤٠٥هـ) كـرسالـة دكتوراه. ولا =

٢ ـ **«غاية المقصد في زوائد المسند»[1] للإمام نور الدين عليّ بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن (٨٠٧هـ).**

وقد جمع فيه زوائد «مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتباً له على الأبواب، ملتزماً بذكر أسانيدها.

وقد جاء في مقدمته (١/ب) ما يوضح طريقة المصنِّف الهيثمي فيه، حيث يقول:

«ذكرت فيه ما انفرد الإمام أحمد رضي الله عنه، من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة عنده. فربما

= علاقة للكتاب في فن الزوائد، ينبيك عن ذلك ما جاء في مقدمة ابن كثير له (١/٢٣٩ ـ ٢٤١) حيث يقول: «الذي جمعته أيضاً من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. ومن ذلك الكتب الستة... ومن ذلك «مسند الإمام أحمد» و«مسند أبي بكر البزار» و«مسند الحافظ أبي يعلى الموصلي» و«المعجم الكبير» للطبراني رحمهم الله. فهذه عشرة كاملة **أذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة**، وربما زدت عليها من غيرها. وقل ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أربا من مائة ألف حديث بالمكررة... وشرطي فيه أن أترجم كل صحابي له رواية عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، مرتباً على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له في الكتب وما تيسر لي من غيرها».

وقارن بين ما جاء في مقدمة ابن كثير هذه، وبين ما ذكره حول موضوع الكتاب وصفة ترتيبه، الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» (١/٤٧)، والمباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي» (١/٨٥)، والشيخ أحمد شاكر في «عمدة التفسير» (١/٣٥ ـ ٣٦).

(١) الكتاب مخطوط لم يطبع بعد، ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، ووقفت على مصورتها في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي فيها برقم (١٨٣٩)، وعدد أوراق هذه النسخة (٣٦٠) ورقة. وقد حقق في جامعة أم القرى بمكة المكرمة في أربعة رسائل للدكتوراه.

فَصَّلْتُ الزيادة بأن تكون في أول الحديث وهو طويل، فأذكرها ثم أقول: فذكره. . . وربما كانت في آخره وهو طويل أيضاً، فأذكر أول الحديث، ثم أقول: فذكره إلى أن قال كذا وكذا. وربما ذكرت الحديث ونبّهت عليها، وربما سكت لوضوحها عندي. . .».

٣ ـ **«كشف الأستار عن زوائدالبزَّار»[١] للإمام الهيثمي.**

وقد جمع فيه زوائد مسند البزَّار، المسمى بـ «البحر الزخَّار» على الكتب الستة، وقد رَتَّبَ الكتاب على الأبواب، وساق الأحاديث بأسانيدها، وقد بلغ عدد أحاديثه (٣٦٩٨) حديثاً.

وقد قال في «مقدمته» (١/ ٥ ـ ٦):

«فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزَّار المسمى بـ «البحر الزخَّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردت أن أتتبع ما زاد فيه على الكتب الستة، من حديث بتمامه، وحديث شاركهم. . .[٢] وفيه زيادة. مميزاً بقولي: قلت رواه فلان خلا كذا، أو لم أره بهذا اللفظ، أو لم أره بتمامه، اختصره فلان، أو نحو هذا، وربما ذَكَرَ الحديث بطرق فيكتفي بذكر سند الحديث الثاني، ثم يقول: فذكره، و فذكر نحوه، وما أشبه ذلك. فأقول بعد ذكر السند: قال فذكره، أو قال فذكر نحوه. وربما ذكر السند والمتن فأقول: قلت فذكره، أو فذكر نحوه، وإذا تكلّم على حديث بجرح لبعض رواته أو تعديل بحيث طوّل: اختصرت كلامه من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا

---

(١) طبع في أربعة مجلدات في مؤسسة الرسالة عام (١٣٩٩هـ) بتحقيق الشيخ العلّامة حبيب الرحمن الأعظمي.

(٢) بياض في الأصل.

كان مختصراً، وقد ذكر فيه جرحاً وتعديلاً مستقلاً لا يتعلق بحديث بعده، وروى فيه أحاديث بسنده فرويت الأحاديث والكلام عليها إن كان تكلّم عليها، وتركت ما عداه».

٤ ــ **«المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصلي»[١] للإمام الهيثمي.**

وقد جمع فيه زوائد «مسند أبي يعلى» ــ الرواية المختصرة ــ، على الكتب الستة، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة المبشرين بالجنّة من الرواية المطولة التي سمّاها «المسند الكبير». ورتبه على الأبواب، مورداً الأحاديث بأسانيدها.

وقد تبلغ أحاديثه مجموعة ما يقارب ألفين وأربعمائة حديثاً»[٢].

أما عن منهجه فيه، فإنه لا يختلف عن سائر مصنفاته في الزوائد، بإضافة ما جاء في «مقدمته» ص ٨١ من قوله: «وربما ذكر الإمام أبو يعلى بعض الحديث أحياناً، ثم يقول: «فذكره أو فذكر نحوه»، فإذا ذكرت ذلك أقول: «قال فذكره» أو «قال فذكر». وما كان من ذلك ليس فيه قال، فهو من تصرفي».

٥ ــ **«البدر المنير في زوائد المعجم الكبير» للإمام الهيثمي.**

وقد جمع فيه زوائد «المعجم الكبير» للإمام الطبراني على الكتب الستة، وهو في ثلاثة مجلدات[٣].

---

(١) طبع الجزء الأول منه عام (١٤٠٢هـ) بتحقيق الدكتور نايف الدعيس، ونشرته مؤسسة تهامة في المملكة العربية السعودية.

(٢) كما قاله محققه ص ٧٣. أقول: وعدد أحاديث «مسند أبي يعلى» ــ الرواية المختصرة ــ: (٧٥٥٥) حديثاً كما جاء في الطبعة التي حققها الأستاذ حسين الأسد.

(٣) انظر: «لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٢٤٠، و«الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

والظاهر أن سيرته في كتابه هذا كسيرته في كتبه الأخرى في فن الزوائد.

٦ - «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»[١] للإمام الهيثمي.

وقد جمع فيه زوائد «المعجمين»: «الأوسط» و«الصغير»، للإمام الطبراني، على الكتب الستة، مرتباً له على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

ومنهجه فيه كمنهجه في كتبه الأخرى، بإضافة ما جاء في «مقدمته» (١/٢) من قوله: «فما كان من حديث على أوله (ق) فهو في «المعجم الصغير والأوسط» بإسناده سواء، ومتنه بنحوه أو مثله. وما كان على أوله (صّ) فهو ما انفرد به «الصغير»، وما كان من «الصغير» وله أسانيد في «الأوسط»، بدأت بإسناد «الصغير» وذكرت طرقه من «الأوسط»».

٧ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»[٢] للإمام الهيثمي.

وهو موسوعة حديثية قلّ نظيرها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جمع فيها الإمام الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدمة، بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً وردًّا، مرتباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدمته» (١/٨): «وما تكلّمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابي واحد ثم ذكرت له متناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول إلّا أن يكون المتن الثاني أصحّ من الأول. وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره

---

(١) الكتاب مخطوط لم يطبع بعد، توجد مصورته برقم (٧٦) في مكتبة الجامعة الإسلامية، عن النسخة المخطوطة في مكتبة أحمد الثالث في تركيا. وتبلغ صفحاته (٥٠٨) صفحة.

(٢) طبع في القاهرة عام (١٣٥٢هـ) في عشرة مجلدات، ونشرته مكتبة القدسي.

فالكلام على رجاله إلاَّ أن يكون إسناد غيره أصح، وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة، ومن كان من مشايخ الطبراني في «الميزان» نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقته بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهل الصحيح فإنهم عدول، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!».

٨ ـ **«بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»[١] للإمام الهيثمي.**

وقد جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبي أُسامة» المتوفى سنة (٢٨٢هـ)، على الكتب الستة. وقد رتّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها، وعدد أحاديثه (١١١١) حديثاً.

وقد جاء في «مقدمته» (١/١) قوله: «إنَّ سيدي وشيخي شيخ الإسلام زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي أحسن الله إليه وأرضاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه، أهّلني لإقراء كتب فسررت بذلك، ثم أمرني بتخريج زوائد الحارث بن محمد بن أبي أسامة. . . فجمعتها من نسخة من تجزئة سبعة وثلاثين جزءاً فوجدتها ناقصة الجزء الثالث عشر، ومقداره عشرة أوراق أو نحوها، وصفحة من أول الجزء الحادي عشر، وصفحة من أول الجزء الأخير. وأنا أتطلب ذلك إلى الآن لم أجدها، وعسى أن يسهلها الله بمنّه وفضله آمين».

٩ ـ **«موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان»[٢] للإمام الهيثمي.**

---

(١) حققه الأستاذ حسين أحمد صالح البكري، وقدّمه إلى الجامعة الإسلامية كرسالة دكتوراه.

(٢) حققه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله، ونشرته المكتبة السلفية في القاهرة.

جمع فيه رحمه الله زوائد «صحيح ابن حِبَّان» على «الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم. وقد بلغت أحاديثه (٢٦٤٧) حديثاً.

وقد قال في «مقدمته» ص ٢٨: «رأيت أن أفرد زوائد «صحيح أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ» رضي الله عنه على «صحيح» البخاري ومسلم رضي الله عنهما، مرتباً ذلك على كتب فقه أذكرها، لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى «صحيح ابن حِبَّان» مع كونه في شيء منهما. وأردت أن أذكر الصحابي فقط وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليّ سيدي الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ ولي الدين أبو زُرْعَة... بأن أذكر الحديث بسنده، لأن فيه أحاديث تكلّم فيها بعض الحفّاظ، فرأيت أن ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده ورتبتها على كتب أذكرها هي...».

١٠ـ «إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة»[1] للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكِنَاني البُوصيري (٨٤٠هـ).

وقد جمع فيه زوائد عشرة «مسانيد» على الكتب الستة. وهذه «المسانيد» هي:

١ ـ مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن أحمد (٢٠٤هـ).

٢ ـ مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيدي (٢١٩هـ).

٣ ـ مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأَسَدي (٢٢٨هـ).

٤ ـ مسند أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (٢٣٥هـ).

(١) الكتاب مخطوط لم يطبع بعد، وتوجد له مصورة كاملة في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، تحمل رقم (٢٣٢). وقد شُرِعَ في تحقيقه كرسائل للدكتوراه، مقدمة إلى الجامعة ذاتها.

٥ ـ مسند إسحاق بن راهَوَيْه (٢٣٨هـ) ـ القسم الموجود منه ـ .

٦ ـ مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني (٢٤٣هـ) .

٧ ـ مسند أحمد بن مَنِيع البَغَوي الأصم (٢٤٤هـ) .

٨ ـ مسند عَبْد بن حُمَيْد الكَشِّيّ (٢٤٩هـ) .

٩ ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسامة التَّمِيميّ (٢٨٢هـ) .

١٠ ـ «المسند الكبير» للإمام أبي يعلىٰ المَوْصلي أحمد بن علي (٣٠٧هـ) . .

وقد رَتَّبَ كتابه هذا على الأبواب في أربعة ومائة كتاب، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وتكلم عليها ـ إلَّا قليلاً منها ـ قبولاً وردّاً.

وقد اختصره بعد أن جَرَّدَهُ من أسانيده بكتاب سمّاه: «مختصر إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[1] .

وقد أبان رحمه الله عن منهجه وطريقته في كتابه «الإتحاف» بقوله في «مقدمته» (١/٢ ـ ٣) .

«فإن كان الحديث في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلَّا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرجه بتمامه ثم أقول في آخره: «رووه أو بعضهم باختصار»، وربما بينت الزيادة، مع ما أضمه إليه من «مسندي» أحمد بن حنبل، والبزّار، و«صحيح ابن حِبَّان»، وغيرهم

(١) وقفت على نسخة ناقصة منه في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة.

كما سَيُرى إن شاء الله تعالى. وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منه، أخرجته وإن كان المتن واحداً، وأنبه عقب الحديث أنه في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق فلان مثلاً إن كان، لئلا يظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق صحابي آخر، ورأيته في غير «الكتب الستة»، نبّهت عليه للفائدة، وليُعْلَمَ أنّ الحديث ليس بفرد. وإن كان الحديث في «مسندين» فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد، بأن رواه بعض أصحاب المسانيد معنعناً، وبعضهم صرّح فيه بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد في إسناد واحد، ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه. وإن كان الحديث في «مسند» بطريقين فأكثر، ذكرت اسم صاحب المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني، ولا ما بعده، بل أقول: قال، ما لم يحصل اشتباه. هذا كلّه في الإسناد.

وأما المتن: فإن اتفقت المسانيد على متنٍ بلفظٍ واحدٍ، سقت متن المسند الأول حسب، ثم أحيل ما بعده عليه. وإن اختلفت، ذكرت من كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض، ذكرت المختلف فيه، ثم أقول في آخره: فذكره»[1]. انتهى.

---

(١) قال الإمام السخاوي في «الضوء اللامع» (٢٥٢/١) في ترجمة الإمام البُوصيري: «والتقط من هذه الزوائد ومن «مسند الفردوس» كتاباً جعله ذيلاً على «الترغيب» للمنذري، سمّاه: «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب»، ومات قبل أن يهذبه ويبيضه، فبيضه من مسودته ولده، على خلل كثير فيه، فإنه ذكر في خطبته أنه يقتفي أثر الأصل في إصلاحه وسرده، ولم يوف بذلك، بل أكثر من إيراد الموضوعات وشبهها بدون بيان».

١١ ـ «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»[1] للإمام البُوصيري.

جمع فيه زوائد «سنن ابن ماجه» على «الكتب الخمسة»: «الصحيحين» و«السنن الثلاثة» لأبي داود والترمذي والنَّسَائي.

وقد قال في «مقدمته» (١/٣ ـ ٤): «فإن كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدها من طريق صحابي واحد، لم أخرجه، إلاّ أن يكون فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم. وإن كان من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها، أخرجته ولو كان المتن واحداً، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة أو أحدها عن طريق فلان مثلاً إن كان، فإن لم يكن ورأيت الحديث في غيرها، نبهت عليه لفائدةٍ، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفرد.

ثم أتكلم عل كلّ إسناد بما يليق بحاله صحةً أو حسناً أو ضعفاً وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر». انتهى.

وعدد أحاديثه (١٣٣٩) حديثاً.

١٢ ـ «فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» للإمام البُوصيري.

جمع فيه زوائد «السنن الكبرى» للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، على الكتب الستة[2].

---

(١) طبع في أربعة أجزاء في المكتبة العربية في بيروت عام (١٤٠٢هـ) بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي، وهي طبعة سقيمة مشحونة بالسقط والتحريف والتصحيف، ثم طبع بعد في مصر وبيروت بتحقيقين مختلفين.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (١/٢٥١) وقال: «إنَّه في مجلدين أو ثلاثة»، و«ذيل طبقات الحفّاظ» ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠، و«الرسالة المستطرفة» ص ١٧٠ ـ ١٧١.

١٣ ـ «زوائـد مسند البـزّار»[1] للإمـام ابن حَجَر العسقـلاني أحمـد بن علي أبو الفضل (٨٥٢هـ).

ونتـرك للحافظ رحمـه الله أن يبين لنا عن حقيقـة عمله ومنهجـه فيه، حيث يقول في «مقدمته» (١/١):

«أمـا بعـد فـإنني لمّـا علّقت الأحـاديث الزائـدة على «الكتب الستة»، و«مسند الإمام أحمد»[2] رضي الله عنـه، جَمْعَ شيخنـا الإمام أبـي الحسن الهيثمي، وقفت على تخريج زوائد أبـي بكر البزّار رحمه الله، جَمْعَ أبـي الحسن المذكـور على الكتب الستة أيضـاً، فرأيت أَنْ أُفْرِدَ هنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمـام أحمد، لأن الحديث إذا كان في المسنـد الحنبلي لم يحتج إلى عـزوه إلى مصنف غيـره لجلالتـه و. . . [3] فـإنني كنت عملت أطـراف مسنـد أحمـد في مجلدتين، وحـاجتي ماسّـة إلى الازدياد، فـآثـرت هـذا المصنف على الاختصار الذي وضعت. وأضفت إليـه كلام الشيـخ أبـي الحسن على الأحاديث مجموعة، الذي عمله محـذوف الأسانيـد، لأنّ الكلام على بعض رجال السند عقب السند أولى بعدم الـوهم، والله الموفق. وقـد زدت جملة في الكـلام على الأحـاديث أقـول في أولهـا: قلت. والله الموفق». انتهى.

وقد تكلّم الحافظ رحمـه الله على بعض الأحاديث قبـولاً وردّاً، ولم يلتـزم هذا في أحـاديث الكتاب كله، ومـا ترك الكـلام عليه أكثـر بكثير ممّا تكلّم عليه.

---

(١) حقّق نصفه إلى كتاب الأطعمة، الأستاذ عبد الله مراد السلفي، وقدّمه رسالة دكتـوراه إلى الجامعة الإسلامية عام (١٤٠٤هـ).

(٢) أقـول: هذا سبق ذهن من الحـافظ ابن حجـر رحمـه المـولى تعـالى، فـإن الحـافظ الهيثمي قد أفرد الزوائد على الكتب الستة وحدها. ولم يتنبه محقق الكتاب لذلك.

(٣) بياض في الأصل.

وتعقب شيخه الهيثمي فيما أورده من أحكـام على أسانيـد البزّار في كتابه «مجمع الزوائد» في بعض الأحاديث، وفي أكثر تعقباتـه تلك فوائد غاليات.

١٤ ــ «زوائد مسند الحارث بن أبـي أُسامة» للحافظ ابن حَجَر.

جمـع فيه زوائـد «مسند الحـارث بن أبـي أسـامـة» على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد[١].

١٥ ــ «زوائد مسند أحمد بن مَنِيع» للحافظ ابن حَجَر[٢].

١٦ ــ «زوائد الأدب المفرد للبخاري» للحافظ ابن حَجَر.

جمـع فيه زوائـد كتاب «الأدب المفـرد» لـلإمـام البخـاري على الكتب الستة[٣].

١٧ ــ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[٤] للحافظ ابن حَجَر.

وقد جمع فيه الحافظ رحمه الله زوائد المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكر ثمانية مسانيد فقط، لأن التاسع وهو «مسند إسحاق بن راهَوَيْه» لم يقف إلاَّ على قدر نصفه فتتبع ما فيـه، والعاشـر هو «مسنـد

(١) انظر: «فهرس الفهارس والأثبات» (١/٣٣٤).

(٢) ذكره الدكتور شاكـر عبد المنعم في كتـابه «ابن حجـر العسقلاني ودراسـة مصنفاتـه» (١/٤٢٤) ولم يتكلّم عليه بشيء.

(٣) انظر: «فهرس الفهارس والأثبات» (١/٣٣٤).

(٤) طبع بتحقيق الشيخ العـلاّمة حبيب الـرحمن الأعظمي في أربعـة مجلدات، ونشرتـه وزارة الأوقاف الكويتية عام (١٣٩٠هـ).

أبي يعلى» ـ الرواية المطولة ـ ، جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و «المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

قال الحافظ ابن حَجَر[1] بعد أن ذكر الكتب العشرة المزيد منها: «ووقفت على قِطَعٍ من عِدَّة مسانيد، كـ «مسند الحسن بن سفيان»، ومحمد بن هشام السدوسي، ومحمد بن هارون الرُّوياني، والهيثم بن كُلَيب، وغيرها، فلم أكتب منها شيئاً، لعلي إذا بيّضت هذا التصنيف أن أرجع فأتتبع ما فيها من الزوائد، وأضيف إلى ذلك الأحاديث المتفرقة من الكتب التي على فوائد الشيوخ».

والنسخة المجردة خالية من إضافة ذلك.

لكن وجدت الحافظ رحمه الله يذكر بعض الأحاديث من غير المسانيد العشرة المتقدمة، بل ومن غير المسانيد التي أشار آنفاً إلى أنه وقف على قِطَعٍ منها.

فقد ذكر حديثاً وعزاه لعبد الرزاق الصنعاني، ورقمه (٧٥٢). كما ذكر حديثين آخرين، وعزاهما للفاكهي، وهما برقم (١٢٢٣) و (١٢٢٤). وحديثاً آخر عزاه للبيهقي، ورقمه (٧٤٧). كما ذكر حديثين، وعزاهما إلى أحمد في «الزهد»، وهما برقم (٢٤٩٤) و (٢٤٩٥).

(١) في مقدمته «للمطالب العالية» (١/٤).

وقد رتبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً. ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إياه عمّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصر نفس اسم الأصل، والنسخة المجردة هي المطبوعة المحققة المتداولة.

١٨ ـ «زوائد شعب الإيمان للبيهقي» للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ).

والكتاب في مجلد[١].

١٩ ـ «زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي» للحافظ السيوطي[٢].

* * *

إدراج بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تمّام» على الكتب الستة، للإمام الهيثمي، وهو وهم ممن نسبه[٣]. والذي ذكره مترجمو الإمام الهيثمي[٤] هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على

(١) كما في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢، وقد ذكره أيضاً العلاّمة عبد الحي الكَتّاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/١٠١٦).

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/١٠١٧)، و«الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٣) نسب الأول له، السيوطي في «ذيل طبقات الحفّاظ» ص ٣٧٣ وتابعه الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢، ونسب الثاني له، الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٤) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٥/٢٠١)، و«لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٢٤٠.

الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات»[1] و «الخِلَعِيَّات»[2] و «الأفـراد» للدَّارَقُطْني، كلٌ على حِدَة.

كمـا نُسب كتـاب «زوائـد سننِ الـدَّارَقُـطْنِي» لـزين الـدين القـاسم بن قُطْلُوبُغا[3] (٨٧٩هـ)، وهو وهم أيضاً، والذي قام به الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هـو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْني» على الكتب الستة[4].

كما نُسِبَ كتابُ «زوائـد مسند الفـردوس» للدَّيْلَمِيِّ شَهْرَدَار بن شِيْـرُويه الهَمَذَانِيِّ (٥٥٨هـ)، للحافظ ابن حَجَـر العسقلاني، ولم أقف على من ذكـره منسـوباً إليـه غير المحـدِّث الكَتَّاني[5]. والـذي قام بـه الحافظ رحمـه الله هو

---

(١) هي (أحد عشر) جزءاً حديثياً ـ والجزء على مصطلح المتقدمين يساوي (٢٠) ورقة، كمـا في «سير أعـلام النبلاء» للذهبـي (٢٠/٥٥٨ ـ ٥٥٩) ـ لـلإمام الحجّـة مُسْنِدِ العراق: أبـي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزَّاز (ت ٣٥٤هـ)، رواها عنـه أبو طـالب محمد بن محمـد بن إبـراهيم بن غَيْـلان البـزَّاز (ت ٤٠٤هـ)، وإليـه نسبت لكـونـه آخـر من رواهـا عن أبـي بكـر الشـافعي رحمـه الله، وهي من أعلى الحديث وأحسنه كما قال المحدِّث الكَتَّاني في «الرسالـة المستطرفـة» ص ٩٣. وقد حققها الأستاذ حلمي عبد الهادي لنيل درجة الدكتوراه من جـامعة أم القـرى في مكة المكرمة عام ١٤٠٣هـ.

(٢) هي (عشرون) جزءاً حديثياً للإمام القاضي الفقيه مسند الديار المصريـة أبـي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الخِلَعِي (ت ٤٩٢هـ)، جمعهـا وخـرَّجهـا لـه أبـو نصـر أحمـد بن الحسين الشيـرازي وسمّـاهـا الخِلَعِيَّـات. انـظر: «سيـر أعـلام النبـلاء» (١٩/٧٤)، و «الرسالة المستطرفة» ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣) نسبه له الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٤) كمـا في «الضـوء الـلامـع» للسخـاوي (٦/١٨٧) و «فهـرس الفهـارس والأثبـات» (٢/٩٧٢).

(٥) في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧١.

اختصار «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سمّاه «تسديد القوس»[1].

● ● ●

(١) انظر كتاب «ابن حَجَر العسقلاني ودراسة مصنفاته» للدكتور شاكر محمود عبد المنعم (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨١) و«الرسالة المستطرفة» ص ٧٦.

الفصل الأول
قواعد علم الزوائد



الفَصل الثالث

قواعد علم الزوائد

تقدّم أنّ الذين صنَّفوا في فَنٍّ الزوائد اتفقوا على ثلاث قواعد في اعتبار الحديث من الزوائد، وإني سأذكرها أولاً مع التمثيل لها، ثم أضيف إليها ثماني قواعد جديدة كنت قد وضعتها عند قيامي بتأليف كتاب «زوائد (تاريخ بغداد) على الكتب الستة».

وهذه القواعد الجديدة من حيث مؤدّاها، متفقة مع القواعد الثلاث الأولى الأصول؛ بل هي من جانب بمثابة الضوابط لها. فضلاً عن كونها بداية تتفق وحَدَّ هذا العلم وغايته؛ كما أنها تتفق في جُلِّها مع مجموع تطبيقات الأئمة الذين صنَّفوا في زوائد الحديث.

القواعد الثلاث الأصول المتفق عليها:

* **القاعدة الأولى:**

أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، لم يُخَرَّجْ البتة في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

ومثال ذلك:

ما رواه أحمد في «المسند» (٣/ ١٢٠ و ١٨٠ و ٢٣١ و ٢٣٩ ــ ٢٤٠)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (١/ ١٣٥) رقم (٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٦٩ و ٧٢) رقم (٣٩٩٢ و ٣٩٩٦)، وعبد بن حُمَيْد في «المنتخب من

المسنـد» (٢/ ١١٣) رقم (١٢٢٠)، والبـزّار في «مسنـده» (٤/ ١١٢) رقـم (٣٣٢١) ــ من كشف الأستار ــ ، وعبد الله بن المبارك في «الزهد» ص ٢٨٢ رقم (٨١٩)، وعنه ابن أبـي الدُّنْيَا في «الصمت وحفظ اللسان» ص ٢٥٣ رقم (٥٠٩)، وابن مردويه في «تفسيره» ــ كما في «تفسيـر ابن كثير» (١/ ٨٩) ــ ، والبَغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٣٥٣) رقم (٤١٥٩)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٦/ ٢٤٩) و (٨/ ٤٣ ــ ٤٤ و ١٧٢)، عن أنس بن مالك رضي الله عنـه قال: قـال رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم: «رأيت ليلة أُسـري بـي رجـالاً تُقْـرَضُ شفاههم بمقاريض من نار. فقلت: يا جبريلُ من هؤلاء؟ قـال: هؤلاء خُطَبَـاءُ من أُمَّتِـكَ يأمـرون النَّـاس بـالبِرِّ ويَنْسَـوْنَ أنفسهم، وهم يتلون الكتـاب أفـلا يعقلون؟»[1].

فهذا الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنـه، يعتبر من الـزوائد[2]، لأن أصحـاب الأصول الستـة أو بعضهـم لـم يخرِّجـوه في كتبهم، لا من حديث أنس ولا من حديث غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

* **القاعدة الثانية:**

أن يكون متن الحديث الـزائد بلفـظه أو بمعناه، قـد خُرِّجَ في الأصـول الستة أو بعضها، ولكن عن صحابـي آخر غير الذي رَوَىٰ الحديث الزائد.

ومثـال ذلـك:

مـا رواه الـطبـراني في «المعجم الكبيـر» (١٨/ ١٦٧) رقم (٣٧٥)، والعُقَيْلي في «الضعفـاء» (٤/ ٢٥٥)، وابن عدي في «الكـامل» (٦/ ٢٤١٩)، عن عمـران بن حُصَيْن رضي الله عنـه قـال: قـال رســول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم: «استكثروا من النِّعَالِ، فإنَّ أحدكم لا يزال راكباً ما كان منتعلاً».

---

(١) أقول: الحديث صحيح بمجموع طرقه عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) وقد ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٦)، وفاته أن يعزوه للإمام أحمد.

فهـذا الحديث قـد رواه مسلم في «صحيحه» في كتـاب اللباس، بـاب استحباب لبس النِّعال وما في معناها (٣/ ١٦٦٠) رقم (٢٠٩٦)، وأبو داود في «سننـه» في كتاب اللبـاس، بـاب في الانتعـال (٤/ ٣٧٥) رقم (٤١٣٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفـوعاً. ولـذا اعْتُبِرَ حـديث الطبـراني ومن معه من الزوائد، لأنه مروي عن صحابـي آخر.

وقد ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٣٨) وقال: «رواه الطبراني وفيـه مُجَّاعَـة بن الزبيـر[١] لا بأس بـه في نفسه، وقـال ابن عـدي: هـو ممن يحتمل ويكتب حديثه، وضعّفه الدَّارَقُطْني، وبقية رجاله ثقات».

*** القاعدة الثالثة:**

أن يكون متن الحديث الـزائد بلفـظه أو بمعناه، قـد خُرِّجَ في الأصـول الستة أو بعضها، لكن في متن الحديث زيادة مؤثرة لم يُخَرِّجُوهَا.

وقد ذكرت لذلك عدّة أمثلة في آخر المبحث الأول من مبـاحث الفصل الأول ص ٣٢ ــ ٣٤ مما يغني عن إعادتها هنا.

* * *

أما القواعد الثمانية التي أضفتها فهي:

*** القاعدة الأولى:**

عـدم اعتبار الحـديث من الزوائـد إذا رواه صاحب الكتـاب الذي تفـرد زوائـده تـامّـاً، وهـو مـروي في الأصـول الستـة أو بعضهـا متفــرقـاً عن ذات الصحابي. والتفرق: إمّا أن يكون عند ذات مَنْ خَرَّجَـهُ من أصحاب الأصـول الستة، وإمّا أن يروي بعضهم بعضه، ويروي غيرهم البعض الآخر.

---

(١) تَصَحَّفَ في «مجمع الزوائد» إلى: «وفيه مجاعة قال الزبير». والتصويب من المصادر التي خَرَّجَتِ الحديث.

كـأن يروي مثـلاً مسلم والترمـذي بعضه، ويـروي النَّسَائي وابن مـاجـه البعض الآخر، سواء كان بلفظه أو بمعناه.

فالمقصود من الزوائد عدم وجود الحديث في الأصول الستة أو بعضها، وهذا قد وجد وإن كان متفرقاً.

ومثال النوع الأول:

مـا رواه الحافظ الخـطيب في «تـاريـخ بغـداد» (٦/٥٧) عن ابن عمـر مـرفـوعـاً: «لا شُفْعَـةَ لصغيرٍ، ولا لغـائبٍ، ولا لشـريـكٍ، والشُّفْعَـةُ كَحَـلِّ العِقَال»(١).

فقـولـه صلَّى الله عليـه وسلَّم: «لا شُفْعَـة لصغيـرٍ، ولا لغـائبٍ، ولا لشـريـكٍ». رواه ابن مـاجـه في الشفعـة بـاب طلب الشفعـة (٢/٨٣٥) رقم (٢٥٠١) عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لا شُفْعَةَ لشريـكٍ على شريـكٍ إذا سبقه بالشراء، ولا لصغيرٍ ولا لغائبٍ».

أما قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «والشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ». فقد رواه بهذا اللفظ تماماً عن ابن عمر مرفوعاً، ابن مـاجه أيضـاً في الموضـع السابق بـرقم (٢٥٠٠).

ومثال النوع الثاني:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريـخ بغداد» (٤/٢٥١) عن أبـي هـريرة مرفوعاً: «وَيْلٌ للعـرب من شَرٍّ قـد اقترب، يـوشك أحـدكم أن يسعى إلى قبر أخيه أو قبر رَحِمِهِ فيقول: ليتني مكانك ولا أُعَاين ما أُعَاين».

---

(١) قوله: «كَحَلِّ العِقَالِ»: «قـال السُّبْكِيّ في «شرح المنهـاج»: المشهور أَنَّ معنـاه أنها تفوت إن لم يبتدر إليهـا، كالبعيـر الشرود يحـل عقالـه. وقيل معنـاه: حل البيـع من الشقيص، أي الشريك، وإيجابه لغيره. كذا ذكره السيوطي». حاشية سنن ابن مـاجه (٢/٨٣٥). والحديث ضعيف جداً. انظر: «مصباح الزجاجة» (٣/٩١ ــ ٩٢).

فالشطر الأول من الحديث: «ويلٌ للعرب من شَرٍّ قد اقترب». رواه أبو داود[1] في كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤/ ٤٤٩) رقم (٤٢٤٩) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ويلٌ للعرب من شَرٍّ قد اقترب، أفلح من كفّ يده».

أما الشطر الثاني منه: «يوشك أحدكم أن يسعى إلى قبر أخيه...».

فقد رواه البخاري في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يُغْبَطَ أهل القبور (١٣/ ٧٤ ـ ٧٥) رقم (٧١١٥) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يمرَّ الرجلُ بقبر الرجل فيقول: يا ليتني مكانه».

ورواه مسلم في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٤/ ٢٢٣١)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب شدّة الزمان (٢/ ١٣٤٠) رقم (٤٠٣٧)، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتى يمرَّ الرجلُ على القبر فيتمرغُ عليه ويقول: يا ليتني كنت مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدِّينُ إلَّا البلاءُ»[2].

*** القاعدة الثانية:**

اعتبار الحديث من الزوائد إذا رواه صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده عن صحابيين معاً، أحدهما حديثه مُخَرَّجٌ في الأصول الستة أو بعضها، أما الآخر فلم يخرِّجوا حديثه. فهو زائدٌ من جهته.

---

(١) وإسناده صحيح. وقد رواه البخاري في الفتن، باب قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: ويلٌ للعرب من شر قد اقترب (١٣/ ١١) رقم (٧٠٥٩)، ومسلم في أول كتاب الفتن (٤/ ٢٢٠٧) رقم (٢٨٨٠) مطولاً، من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها مرفوعاً، دون قوله: «أفلح من كف يده».

(٢) أي إنَّ الحامل له على تمني الموت، ليس الدِّين والإيمان، بل لِمَا وقع له من المصائب في نفسه أو أهله أو دنياه. وانظر «فتح الباري» (١٣/ ٧٥).

ومـثـالـه:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١٠٦ ـ ١٠٧) بـإسناده عن عِمْـران بن حُصَين وسَمُرَة بن جُنْـدُب: «أنَّ رجلاً أعتق ستـة أعبد لـه عند المـوت لم يكن له مـال غيرهم، فـأقـرع النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم بينهم، فأعتق اثنين وَأَرَقَّ أربعة».

فهذا الحديث الشـريف، قد رواه عن عِمْـران بن حُصَين وحده، مسلم في كتـاب الإيمـان، بـاب من أعتق شـركـاً لـه في عبـد (١٢٨٨/٣) رقم (١٦٦٨)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن يعتق مماليكـه عند مـوتـه وليس لـه مـال غيـرُهُم (٦٣٦/٣) رقم (١٣٦٤)، وأبـو داود في كتـاب العِتْق، بـاب فيمن أعتق عبيـداً لـه لم يبلغهم الثلث (٢٦٦/٤ ـ ٢٧٠) رقم (٣٩٥٨ و ٣٩٥٩ و ٣٩٦١)، والنَّسائي في كتاب الجنـائز، بـاب الصلاة على من يحيف في وصيته (٦٤/٤).

ولم يُخَـرِّجْهُ أحـدٌ من أصحـاب الأصـول الستـة من حـديث سَمُـرة بن جُنْدُب، ولذا فإنه يعتبر من الزوائد.

*** القاعدة الثالثة:**

اعتبار الحديث من الزوائد إذا رواه صـاحب الكتاب الـذي تفرد زوائـده عن صحابيين معاً ولكن بالشك. رواية أحدهما في الأصول الستـة أو بعضها. أمّا الآخر فلا توجد عندهـم أو عند بعضهم.

واعتباره من الزوائـد سببه: احتمـال أن يكون الحـديث عنده من روايـة الصحابـي الذي لم يُخَرِّجوا حديثه.

ومـثـالـه:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريـخ بغداد» (٣٦٣/٣) عن ابن عبـاس أو أبـي سعيـد مرفـوعاً: «كيف أَنْعَمُ وصـاحب الصُّورِ قـد الْتَقَمَ الصُّوْرَ، وحَنـا جبهته واضعاً سَمْعَهُ نحو العرش متى يُؤْمَرُ».

فالحديث قد رواه عن أبي سعيد الخدري دون شك، مطولاً مرفوعاً: الترمذي في كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الصور (٤/ ٦٢٠) رقم (٢٤٣١)، وقال: «هذا حديث حسن».

ولم يُخَرِّجْهُ من حديث ابن عباس، أحدٌ من أصحاب الأصول الستة.

*** القاعدة الرابعة:**

أنَّ الحديث الذي يرويه صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده مختصراً، ويرويه أصحاب الكتب الستة أو بعضهم مطولاً عن نفس الصحابي، لا يعتبر من الزوائد، لأن المعنى حاصل فيه.

ومثاله:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٨) عن ابن عباس قال: «دخل قبر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أربعة أنفس، وبُسِطَ تحته قَطِيفةٌ أُرْجُوَان»[1].

فالحديث رواه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه صلَّى الله عليه وسلَّم (١/ ٥٢٠ ـ ٥٢١) رقم (١٦٢٨) عن ابن عباس مطولاً جداً. ومما جاء فيه: «ونزل في حفرته علي بن أبي طالب، والفضل بن العبّاس، وقُثَمُ أخوه، وشُقْرَانُ مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

كما جاء فيه: «وكان شُقْرَانُ مولاه، أخذ قَطِيفةً كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يَلْبَسُهَا، فدفنها في القبر وقال: والله لا يَلْبَسُهَا أحدٌ بعدك أبداً. فَدُفِنَتْ مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

---

(١) أي ذات لون أحمر. والأُرْجُوَانُ: «شجر من الفصيلة القرنية، له زهر شديد الحمرة، حسن المنظر، وليست له رائحة». «المعجم الوسيط» مادة (أرج) ص ١٣.

كما روى مسلم في كتاب الجنائز، باب جعل القطيفة في القبر (٢/ ٦٦٥ ــ ٦٦٦) رقم (٩٦٧)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر (٣/ ٣٥٦) رقم (١٠٤٨)، والنَّسَائي في كتاب الجنائز، باب وضع الثوب في اللحد (٤/ ٨١)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «جُعِلَ في قبر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قَطِيفةٌ حمراءُ».

* **القاعدة الخامسة:**

أنَّ الحديث الذي يرويه صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده، وعنده فيه زيادة مؤكِّدة، وهو عند أصحاب الأصول الستة أو بعضهم بمعناه، من طريق الصحابي ذاته، لكن بدون تلك الزيادة المؤكِّدة، لا يعتبر من الزوائد.

لأن الزيادة تلك، مؤكِّدة، ولم تضف حكماً جديداً.

ومثاله:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٩) عن السيدة عائشة مرفوعاً: «قليل ما كثيره مسكر حرام، وكثير ما قليله مسكر حرام».

فهذا الحديث الشريف رواه عن السيدة عائشة: البخاري في كتاب الوضوء، باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر (١/ ٣٥٤) رقم (٢٤٢)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأنّ كل خمر حرام (٣/ ١٥٨٦)، والنَّسائي في الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر (٨/ ٢٩٧ ــ ٢٩٨)، وابن ماجه في الأشربة، باب كل مسكر حرام (٢/ ١١٢٣) رقم (٣٣٨٦)، مرفوعاً بلفظ: «كلُّ شرابٍ أسكر فهو حرام».

ورواه عنها أبو داود في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر (٤/ ٩١) رقم (٣٦٨٧)، والترمذي في الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره

فقليله حرام (٤/٢٩٣) رقم (١٨٦٦)، مرفوعاً بلفظ: «كلُّ مسكرٍ حرام، وما أسكر منه الفَرَقُ[1]، فملء الكفِّ منه حرام».

وقال أبو عيسى الترمذي: «قال أحدهما[2] في حديثه: الحُسْوَةُ[3] منه حرام. هذا حديث حسن».

فالناظر في رواية البخاري ومسلم والنَّسَائي وابن ماجه، يجد أنها في مجملها بمعنى رواية الخطيب.

وأنَّ رواية أبي داود والترمذي فيها زيادة قوله: «وما أسكر منه الفَرَقُ، فملء الكفِّ منه حرام».

وهي بمعنى قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في رواية الخطيب: «قليل ما كثيره مسكر حرام».

فبقي قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في رواية الخطيب: «وكثير ما قليله مسكر حرام».

فهذه الزيادة بهذا اللفظ لم يخرِّجها أحد من أصحاب الأصول الستة عن السيدة عائشة، لكن معناها مُتَضَمَّنٌ في رواية البخاري ومن تابعه، فهي زيادة فيها مزيد تخصيص وتأكيد، لكنها لا تضيف حكماً جديداً. ولذا فإنَّ حديث الخطيب هذا لا يعتبر من الزوائد.

لكن مما يتنبه له هنا أنَّ الزيادة يمكن أن تكون في ظاهرها مؤكِّدةً ليس

---

(١) الفَرَقُ: «مكيلة تسع ستة عشر رطلاً، وفي هذا أبين البيان أنَّ الحرمة شاملة لجميع أجزاء الشراب المسكر». «معالم السنن» للخطابي (٥/٢٦٩).

(٢) الحديث رواه الترمذي من طريقين، أحدهما روي فيه هذا اللفظ.

(٣) الحُسْوَة: «بالضم، الجَرْعَةُ من الشراب بقدر ما يُحسى مرة واحدة. والحَسْوَة ـ بالفتح ـ: المَرَّة». «النهاية» (١/٣٨٧).

إلاَّ، لكن سَبْـرَهَا في سيـاقها يـوصل إلى أنهـا تضيف معنى زائـداً مؤثـراً إلى جانب كونها مؤكِّدة.

ومثـال ذلـك:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٥) عن أبـي هريرة قـال: «إنَّ النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم سجـد في إذا السمـاء انشقت، عشـر مرات».

فحـديث أبـي هريـرة: رواه البخاري في كتـاب سجـود القـرآن، بـاب سجدة (إذا السماء انشقت) (١/ ٥٥٦) رقم (١٠٧٤) وغير موضع، ومسلم في كتـاب المساجـد، باب سجـود التلاوة (١/ ٤٠٦) رقم (٥٧٨)، وأبـو داود في كتـاب الصلاة، بـاب السجود في (إذا السمـاء انشقت) و(اقرأ) (٢/ ٢٣) رقم (١٤٠٧ و ١٤٠٨)، والنَّسَـائي في كتـاب الافتتـاح، بـاب السجــود في (إذا السماء انشقت) (٢/ ١٦١)، وابن ماجـه في كتاب إقـامة الصـلاة، باب عـدد سجـود القرآن (٢/ ٣٣٦) رقم (١٠٥٨ و ١٠٥٩). لكن ليس عنـدهم جميعـاً قوله: «عشر مرات».

فمن نظر إلى هذه الزيادة وجـدها لأول وهلة، زيـادةً مؤكِّدة، لا تضيـف معنى زائـداً مؤثراً. والأمـر على خلافـه، حيث إنها تـدل على مـواظبـة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على فعلها. فهي من هذا الوجه إذا ما ثبتت[1] يمكن أن تدل على الوجوب، خاصة عند من يقول من علماء الأصول بأن مداومة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على الفعل يفيد الوجوب[2].

---

(١) في إسنـاد الروايـة عنـد الخـطيب: (محمـد بن عبـد الـرحمن بن أبـي ليلى)، وهـو ضعيف. انـظر ترجمتـه في «الجـرح والتعـديـل» (٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«التهـذيب» (٩/ ٣٠١ ـ ٣٠٣).

(٢) انظر: «فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثبوت» (٢/ ١٨٠) وما بعـد، و«أفعال الـرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ودلالتها على الأحكام الشرعية» للدكتور محمد سليمان الأشقـر (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

وسجدة سورة (الانشقاق) من السجدات المختلف فيها، حيث ذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى اعتبارها من السجدات التي يُسْجَدُ عندها، واستدلوا بحديث أبي هريرة السابق، بدون الزيادة المذكورة. وذهب المالكية إلى أنه لا سجدة فيها[1]، واستدلوا بحديث ابن عباس: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم يسجد في شيء من المفصَّل منذ تحوَّل إلى المدينة»[2].

وسورة (الانشقاق) من المفصَّل، وإسلام أبي هريرة إنما كان في المدينة. ولذا قال أبو داود في «سننه» (٢/١٢٣) عقب روايته لحديث أبي هريرة المتقدم: «أسلم أبو هريرة سنة ستٍ، عام خَيْبَر، وهذا السجود من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم آخر فعله».

*** القاعدة السادسة:**

اعتبار الأحاديث المرسلة التي يرويها صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده، ولم يخرِّجها أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، من الزوائد. وذلك لحجيتها عند طوائف من العلماء، وأهميتها في الترجيح عند التعارض أو الاختلاف، ولاعتبارها أخيراً عند العلماء الذين صنفوا في الزوائد.

ومعلوم أنَّ المراسيل، مرفوعة إلى النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم مع انقطاعها بنوع من الانقطاع خاص، بخلاف الموقوفات على الصحابة والتي ليس لها حكم الرفع، فإنها من أقوالهم، ولا حجيّة فيها كما تقدم.

---

(١) انظر: «حاشية العدوي» (١/٣١٨ ـ ٣١٩)، و «المجموع شرح المهذب» (٤/٥٩ ـ ٦٠ و ٦٢ ـ ٦٣)، و «المغني» (١/٦١٦ ـ ٦١٩)، و «ملتقى الأبحر» (١/١٣٧)، و «نيل الأوطار» (٣/١٠٩ ـ ١١١).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم ير السجود في المفصَّل (٢/١٢١) رقم (١٤٠٣). وإسناده ضعيف كما قال النووي في «المجموع» (٤/٦٠) وأضاف: «وضعّفه البيهقي وغيره».

لكن لا يعتبر الحديث المرسل عند صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده، من الزوائد، إذا روي موصولاً في الأصول الستة أو بعضها، بلفظه أو بمعناه، وكان مروياً من طريق التابعي المُرْسِلِ نَفْسِهِ. لأن جعله من الزوائد لا فائدة منه من حيث الحجيّة والترجيح. وذلك لوجوده متصلاً، مع اتحاد مَخْرَجِهِ من جهة التابعي. وهذا بغض النظر عن أرجحية اتصاله على إرساله أو العكس.

ومثال ذلك:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخه» (٦/٢٧٨ ــ ٢٧٩) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم: «أنَّ رجلاً أتى النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلما قام بين يديه استقلته رعدة، فقال النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم: هَوِّنْ عليك فإني لستُ مَلِكَاً، إنما أنا ابن امرأةٍ من قريش كانت تأكل القَدِيد».

فهذا الحديث المرسل رواه ابن ماجه متصلاً في «سننه» في كتاب الأطعمة، باب القديد (٢/١١٠١) رقم (٣٣١٢)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: «أتىٰ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم رجلٌ، فكلَّمه فجعل تَرْعَدُ فرائِصُهُ، فقال له: هَوِّنْ عليك، فإني لست بِمَلِكٍ، إنما أنا ابن امرأةٍ تأكلُ القَدِيدَ».

قال ابن ماجه عقبه: «إسماعيل وحده وصله».

أما لو اختلف التابعي الراوي، فإنه يعتبر من الزوائد، لما تقدّم. فإنّ اختلاف التابعي هنا بمنزلة اختلاف الصحابي.

*** القاعدة السابعة:**

عدم اعتبار الحديث من الزوائد، إذا رواه صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده موقوفاً على صحابي، وكان مما يلتحق بالمرفوع حُكْماً، وقد رواه في الوقت نفسه أصحاب الأصول الستة أو بعضهم عن ذات الصحابي مرفوعاً، بلفظه أو بمعناه. لأنه لا فائدة من اعتباره زائداً حينئذ.

ومـثـالـه:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٢٢٤) عن سليمان بن يَسَار، قال: «قدم علينا أنس بن مالك، فقلنا له: ما تنكر مما كان على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم؟ فقال: ما أنكر شيئاً إلَّا أنكم لا تقيمون صفوفكم».

فحديث أنس رضي الله عنه هذا يلتحق بالمرفوع، وقد روى البخاري في كتاب صلاة الجماعة، باب إلزاق المَنْكِبِ بالمنكب والقدم بالقدم في الصف (٢/٢١١) رقم (٧٢٥) وغير موضع ــ واللفظ له ــ، ومسلم في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها (١/٣٢٤) رقم (٤٣٣ و ٤٣٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف (١/٤٣٤ ــ ٤٣٥) رقم (٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١)، والنَّسَائي في الإمامة، باب كم مرة يقول: استووا (٢/٩١) وغير موضع، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب إقامة الصفوف (١/٣١٧) رقم (٩٩٣)، عن أنس بن مالك مرفوعاً: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكم من وراء ظهري. وكان أحدنا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صاحبه، وقَدَمَهُ بقَدَمِهِ».

* **القاعدة الثامنة:**

عدم اعتبار الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع، ولا المقطوعات، التي يرويها صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده، من الزوائد؛ وذلك لعدم قيام الحُجِّيَّةِ بها[1]. وإن كان مثل الحافِظَيْن الهيثمي وابن حَجَر قد اعتبروها كما

---

(١) مع الإشارة إلى أن بعض الأئمة كمالك وأحمد في رواية عنه قد قالوا فيما يتعلق بالموقوفات التي ليس لها حكم الرفع: إذا ورد عن الصحابي قولٌ في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيما بين الصحابة، بأن كانت مما لا تعم به البلوى، ولا مما تقع به الحاجة للكلّ، ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ومن بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن غيره من الصحابة خلاف ذلك؛ فإنه حُجَّة. وجمهور العلماء على أنه =

تقدم عنهما[1].

ولا أرى اعتبارها في صنعة الزوائد، لأن المقصود الأول من إفراد الزوائد هو المرفوع من الحديث وما يأخذ حكمه، وما عداها فالأمر فيها ما تقدم.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

• • •

= ليس بحجّة. انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٢٤٣ وما بعد، و«أصول التشريع الإسلامي» للعلاّمة الشيخ علي حسب الله رحمه الله ص ٨٣ ــ ٨٦، و«أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي» للدكتور مصطفى البُغَا ص ٣٣٨ وما بعد. وللإمام المحقق صلاح الدين العلائي رحمه الله (٧٦١هـ) رسالة جامعة في ذلك سمّاها «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة» وقد طبعت حديثاً في الكويت بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الموقوفات التي لا تأخذ حكم الرفع، وإن كانت الحجية لا تقوم بها، إلاّ أن الأئمة المجتهدين في كلِّ وقت، قد اهتموا بها، وأولوها تمام عنايتهم، واستفادوا منها في استنباطاتهم واجتهاداتهم؛ وذلك لما لأقوالهم رضي الله عنهم، من عظيم الأهمية، ووافر المنزلة.

(١) انظر ص ٣٠ و ٣١ من الكتاب، وقد استوفيت الموضوع هناك مع التمثيل له.

ثبت المصادر

١ ــ **ابن حَجَر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه (الإصابة).**
د. شاكر محمود عبد المنعم . ط ١ ، دار الرسالة للطباعة، بغداد، دون تاريخ .

٢ ــ **إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة.**
للبُوصيري ــ أحمد بن أبي بكر الكِنَاني ــ ت ٨٤٠هـ ــ . مخطوط، مصورة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة رقم (٢٣٢).

٣ ــ **أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي.**
د. مصطفى ديب البُغا، دار الإمام البخاري، دمشق، دون تاريخ .

٤ ــ **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة.**
للعلائي ــ خليل بن كَيْكَلَدي ــ ت ٧٦١هـ ــ . تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، ط ١ ، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت ١٤٠٧هـ.

٥ ــ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول.**
للشوكاني ــ محمد بن علي ــ ت ١٢٥٥هـ ــ . مصورة دار الفكر، بيروت، دون تاريخ .

٦ ــ **أسباب اختلاف المحدِّثين في قبول الأحاديث وردِّها.**
د. خلدون محمد سليم الأحدب. ط ١ ، الدار السعودية، جدة ١٤٠٥هـ.

٧ ــ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد.**
د. محمود الطحّان. ط ١ ، المطبعة العربية، حلب ١٣٩٨هـ.

٨ ــ **أصول التشريع الإسلامي.**
علي حسب الله. ط ٥، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٦هـ.

٩ ــ **أفعال الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ودلالتها على الأحكام الشرعية.**
د. محمد سليمان الأشقر. ط ١، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ١٣٩٨هـ.

١٠ ــ **إنباء الغمر بأبناء العمر.**
لابن حَجَر العسقلاني ــ أحمد بن علي ــ ت ٨٥٢هـ ــ . ط ١، مطبعة مجلس المعارف العثمانية، الهند ١٣٨٧هـ.

١١ ــ **بحوث في تاريخ السّنّة المُشَرَّفَة.**
د. أكرم ضياء العمري. ط ٤، ١٤٠٥هـ، دون ذكر الناشر.

١٢ ــ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.**
للهيثمي ــ نور الدين علي بن أبي بكر ــ ت ٨٠٧هـ ــ . تحقيق حسين أحمد صالح البكري. أطروحة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

١٣ ــ **تاريخ بغداد.**
للخطيب البغدادي ــ أحمد بن علي ــ ت ٤٦٣هـ ــ . مصورة دار الكتاب في بيروت، دون تاريخ.

١٤ ــ **تاريخ التراث العربي.**
د. فؤاد سزكين. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٥ ــ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي.**
للمباركفوري ــ محمد عبد الرحمن ــ ت ١٣٥٣هـ ــ . تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان. ط ٣، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٦ ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي.**
للسيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ـ ت ٩١١هـ ـ. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ٢، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٨٨هـ.

١٧ ـ **تفسير ابن كثير.**
لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ ت ٧٧٤هـ ـ. ط ١، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ **تهذيب التهذيب.**
لابن حجر العسقلاني ـ أحمد بن علي ـ ت ٨٥٢هـ ـ. مصورة دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.

١٩ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول.**
لابن الأثير ـ مجد الدين مبارك بن محمد ـ ت ٦٠٦هـ ـ. تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. ط ١، دمشق ١٣٨٩هـ.

٢٠ ـ **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن.**
لابن كثير الدمشقي ـ إسماعيل بن كثير ـ ت ٧٧٤هـ ـ. تحقيق صالح أحمد الوكيل. أطروحة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٢١ ـ **الجرح والتعديل.**
لابن أبي حاتم الرازي ـ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ـ ت ٣٢٧هـ ـ. تحقيق عبد الرحمن المُعَلِّمِي اليَمَاني. مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

٢٢ ـ **حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني.**
علي بن أحمد الصعيدي العدوي ـ ت ١١٨٩هـ ـ. مصورة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٣ ــ **حجّة الله البالغة.**
للدِّهْلويّ ــ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم ــ ت ١١٧٦هـ ــ . مصورة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٤ ــ **الحديث المرسل مفهومه وحجيته.**
د. خلدون محمد سليم الأحدب. ط ١، دار البيان العربي، جُدَّة ١٤٠٣هـ.

٢٥ ــ **حِلْيَةُ الأولياء وطبقات الأصفياء.**
لأبي نُعَيْم الأصبهاني ــ أحمد بن عبد الله ــ ت ٤٣٠هـ ــ ، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

٢٦ ــ **ذيل طبقات الحفّاظ.**
للسيوطي ــ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ــ ت ٩١١هـ ــ . مصورة إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.

٢٧ ــ **الرسالة المُسْتَطْرَفَة لبيان مشهور كتب السّنّة المشرَّفة.**
محمد بن جعفر الكَتَّاني ــ ت ١٣٤٥هـ ــ ط ٤، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٦هـ.

٢٨ ــ **الزهد والرقائق.**
لابن المبارك ــ عبد الله بن المبارك ــ ت ١٨١هـ ــ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

٢٩ ــ **زوائد مسند أبي بكر البزَّار على مسند الإمام أحمد والكتب الستة.**
لابن حجر العسقلاني ــ أحمد بن علي ــ ت ٨٥٢هـ ــ . تحقيق عبد الله مراد السلفي، أطروحة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ.

٣٠ ــ **سنن ابن ماجه.**
لأبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْويني ــ ت ٢٧٥هـ ــ . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٧٢هـ.

٣١ ــ **سنن أبي داود.**
سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانيّ ــ ت ٢٧٥هـ ــ . تحقيق عزّت الدعاس وعادل السيد. ط ١، دار الحديث، حمص ١٣٨٨هـ.

٣٢ ــ **سنن النَّسَائي.**
لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ــ ت ٣٠٣هـ ــ . بعناية عبد الفتاح أبو غدة. ط ٢، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٦هـ.

٣٣ ــ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.**
لأبي القاسم اللالِكَائي ــ هبة الله بن الحسن ــ ت ٤١٨هـ ــ . تحقيق د. أحمد سعد حمدان. ط ١، دار طيبة، الرياض، دون تاريخ.

٣٤ ــ **شرح ألفية العراقي في علوم الحديث.**
للعراقي ــ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ــ ٨٠٦هـ ــ . تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني، مصورة دار الباز، مكة المكرمة، دون تاريخ.

٣٥ ــ **شرح السُّنَّة.**
للبَغَوي ــ أبو محمد الحسين بن مسعود ــ ت ٥١٦هـ ــ . تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش. ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ.

٣٦ ــ **صحيح ابن حِبَّان ــ بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي ــ .**
محمد بن حِبَّان البُسْتي ــ ت ٣٥٤هـ ــ . بعناية كمال يوسف الحوت، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.

٣٧ ــ **صحيح مسلم.**
لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري ــ ت ٢٦١هـ ــ . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مصورة دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.

٣٨ ــ **الصمت وحفظ اللسان.**
لابن أبي الدنيا ــ أبوبكر عبد الله بن محمد ــ ت ٢٨١هـ ــ . تحقيق محمد عاشور. ط ١، دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٦هـ.

٣٩ ـ **الضعفاء الكبير.**
للعُقَيْلي ـ أبو جعفر محمد بن عمرو ـ ت ٣٢٢هـ ـ. تحقيق عبد المعطي قلعجي. ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ.

٤٠ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.**
للسخاوي ـ محمد بن عبد الرحمن ـ ت ٩٠٢هـ. ط ١، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٤هـ.

٤١ ـ **العلل الصغرى.**
للترمذي ـ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ـ ت ٢٧٩هـ ـ. مطبوع في آخر (سنن الترمذي) ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٥هـ.

٤٢ ـ **علوم الحديث.**
لابن الصلاح ـ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُورِي ـ ت ٦٤٣هـ ـ. تحقيق د. نور الدين عتر. ط ٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٩٧٢م.

٤٣ ـ **عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير.**
أحمد محمد شاكر ـ ت ١٣٧٧هـ ـ. دار المعارف، القاهرة ١٣٧٦هـ.

٤٤ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي.**
للسخاوي ـ محمد بن عبد الرحمن ـ ت ٩٠٢هـ ـ. تحقيق عبد الرحمن عثمان. ط ٢، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٨هـ.

٤٥ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشايخ والمسلسلات.**
للكَتَّاني ـ محمد عبد الحي بن عبد الكبير ـ ت ١٣٨٢هـ ـ. بعناية د. إحسان عباس. ط ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٢هـ.

٤٦ ـ **فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثبوت.**
للأنصاري ـ عبد العلي محمد بن نظام الدين ـ ت ١٢٢٥هـ ـ. مطبوع مع كتاب (المستصفى) للغزالي. مصورة مكتبة المثنى في بغداد عن طبعة المطبعة الأميرية في القاهرة عام ١٣٢٢هـ.

٤٧ ــ **الكامل في ضعفاء الرجال.**
لابن عدي ــ أبو أحمد عبد الله بن عدي ــ ت ٣٦٥هـ ــ . ط ١، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.

٤٨ ــ **كشف الأستار عن زوائد البزار.**
للهيثمي ــ نور الدين علي بن أبي بكر ــ ت ٨٠٧هـ ــ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ.

٤٩ ــ **الكفاية في علم الرواية.**
للخطيب البغدادي ــ أبو بكر أحمد بن علي ــ ت ٤٦٣هـ ــ . مصورة المكتبة العلمية في المدينة المنورة عن الطبعة الهندية.

٥٠ ــ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ.**
لابن فهد المكي ــ تقي الدين محمد بن محمد ــ ت ٨٧١هـ ــ . مطبوع في آخر (تذكرة الحفاظ) للذهبي. مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.

٥١ ــ **ما تمسّ إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه.**
محمد عبد الرشيد النعماني. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، دون تاريخ.

٥٢ ــ **مجمع البحرين في زوائد المعجمين.**
للهيثمي ــ نور الدين علي بن أبي بكر ــ ت ٨٠٧هـ ــ . مخطوط، مصورة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، رقم (٧٦).

٥٣ ــ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.**
للهيثمي ــ نور الدين علي بن أبي بكر ــ ت ٨٠٧هـ ــ . ط ٣، مصورة دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٢هـ.

٥٤ ـ **المجموع شرح المُهَذَّب.**
للنووي ـ محيي الدين يحيى بن شرف ـ ت ٦٧٦هـ ـ . مصورة دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٥٥ ـ **المحدِّثُ الفَاصِلُ بين الراوي والواعي.**
للرَّامَهُرْمُزِيّ ـ الحسن بن عبد الرحمن ـ ت ٣٦٠هـ ـ . تحقيق د. محمد عَجَاج الخطيب. ط ٣، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.

٥٦ ـ **المسند.**
أحمد بن حنبل ـ ت ٢٤١هـ ـ . ط ٤، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ.

٥٧ ـ **مسند أبي يعلى المَوْصلي.**
أحمد بن علي ـ ت ٣٠٧هـ ـ . تحقيق حسين سليم أسد. ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٤هـ.

٥٨ ـ **مصادر السيرة النبوية وتقويمها.**
د. فاروق حمادة. ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٤٠٠هـ.

٥٩ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه.**
للبُوصيري ـ أحمد بن أبي بكر الكِناني ـ ت ٨٤٠هـ ـ . تحقيق محمد المنتقي الكشناوي، ط ١، دار العربية، بيروت ١٤٠٢هـ.

٦٠ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.**
لابن حَجَر العسقلاني ـ أحمد بن علي ـ ت ٨٥٢هـ ـ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

٦١ ـ **معالم السنن.**
للخَطَّابي ـ أبو سليمان حَمْد بن محمد ـ ت ٣٨٨هـ ـ . تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفَقِي. مصورة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٦٢ ـ **المعجم الكبير.**
للطبراني ـ أبو القاسم سليمان بن أحمد ـ ت ٣٦٠هـ ـ . تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. ط ١، الدار العربية للطباعة، بغداد، دون تاريخ.

٦٣ ـ **المعجم الوسيط.**
مجمع اللغة العربية في القاهرة. المكتبة الإسلامية، استانبول، دون تاريخ.

٦٤ ـ **معرفة علوم الحديث.**
للحاكم النيسابوري ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله ـ ت ٤٠٥هـ ـ . تحقيق معظم حسين، ط ٢، مصورة المكتبة العلمية في المدينة المنورة ١٣٩٧هـ.

٦٥ ـ **المغازي الأولى ومؤلفوها.**
يوسف هورفتش. ترجمة حسين نصار. ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٩هـ.

٦٦ ـ **المغني.**
لابن قُدَامة الحنبلي ـ أبو محمد عبد الله بن أحمد ـ ت ٦٢٠هـ ـ . مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ١٤٠١هـ.

٦٧ ـ **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصِلي.**
للهيثمي ـ نور الدين علي بن أبي بكر ـ ت ٨٠٧هـ ـ . تحقيق د. نايف الدعيس. مؤسسة تهامة، جُدَّة ١٤٠٢هـ.

٦٨ ـ **ملتقى الأبحر.**
للحَلَبي ـ إبراهيم بن محمد ـ ت ٩٥٦هـ ـ . تحقيق وهبي سليمان الغاوجي. ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٩هـ.

٦٩ ـ **المنتخب من المسند.**
عبد بن حُمَيْد بن نصر الكَشِّيّ ـ ت ٢٤٩هـ ـ . تحقيق مصطفى العدوي. ط ١، دار الأرقم، الكويت ١٤٠٥هـ.

٧٠ ــ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان.**
للهيثمي ــ نور الدين علي بن أبي بكر ــ ت ٨٠٧هـ ــ . تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

٧١ ــ **النُّكَت على كتاب ابن الصلاح.**
لابن حَجَر العسقلاني ــ أحمد بن علي ــ ت ٨٥٢هـ ــ . تحقيق د. ربيع بن هادي عمير. ط ١، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ١٤٠٤هـ.

٧٢ ــ **النهاية في غريب الحديث والأثر.**
لابن الأثير ــ مجد الدين المبارك بن محمد ــ ت ٦٠٦هـ ــ . تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. مصورة دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٧٣ ــ **نيل الأوطار.**
للشوكاني ــ محمد بن علي ــ ت ١٢٥٠هـ ــ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.

● ● ●

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

● ● ●

كتـب للمؤلـف

١ ــ **الحديث المرسل مفهومه وحجيته.**

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م

دار البيان العربـي في جُدَّة.

٢ ــ **أسباب اختلاف المحدِّثين (جزءان).**

ــ دراسـة نقدية مقارنة حول أسبـاب

الاختـلاف في قبـول الأحـاديث وردِّها ــ .

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م

الدار السعودية للنشر والتوزيع.

الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م

٣ ــ **سوانح وتأملات في قيمة الزمن.**

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م

دار الوفاء للنشر والتوزيع.

الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م

الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م

٤ ــ **زوائد (تاريخ بغداد) على الكتب الستة (عشرة أجزاء).**

تحت الطبع.

● ● ●